الفصل الأول

اختلاف روايتي ابن غنام وابن بشر

هناك كتابان يمثّلان معاً المصدر الأوّلي والأهم لتاريخ كل من الحركة الوهابية والدولة السعودية في مرحلتها الأولى. وما يعطيهما هذه الميزة أنهما، معاً، أول وأهم نص مكتوب عن تاريخ كل من الحركة والدولة. وهذان المصدران يتفقان في أشياء كثيرة لكنهما يختلفان أيضاً في أمور ليست أقل من ذلك كثيراً. وأهم ما يختلفان حوله، من تاريخ الحركة والدولة، هو ما حصل في اللقاء الأول بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأمير الدرعية، محمد بن سعود. وهو اللقاء الذي انتهى بما يعرف بـ «اتفاق الدرعية»، والذي، على أساسه، انطلقت عملية التوحيد السياسي وانتهت بقيام الدولة. واختلاف أول مؤرّخيْن للدعوة والدولة حول موضوع بهذه الأهمية والخطورة يحتاج أن نفصّل فيه، قبل أن نذهب بعيداً مع خطة هذا الكتاب. وسوف تتضح في ثنايا صفحات الكتاب وفصوله أهمية عملية الفصل هذه، وعلاقتها القوية والمباشرة بموضوع الكتاب، والنظرية التي يحاول أن يتوصّل إليها، بشأن تاريخ الوهابية، وتاريخ الدولة التي قامت على أساس منها.

وروايتا ابن غنام وابن بشر هما الروايتان الوحيدتان عن لقاء الدرعية، وعما حصل من أحداث ذات صلة قبل اتفاق الدرعية الشهير وبعده. وما يهمّنا في هاتين الروايتين، بشكل خاص، هو الجزء الأول من الرواية في كل منهما، والذي يتناول تحركات الشيخ الأولى: ذهابه إلى العيينة ثمّ الدرعية وما دار في لقائه، ثمّ اتفاقه مع أميري هاتين البلدتين، عثمان بن معمر ومحمد بن سعود، وخاصة اتفاقه مع الأخير. ذلك كله، له أهمية خاصة؛ نظراً إلى ما تنطوي عليه هذه التحركات من معلومات وإشارات

عما دار في تلك اللقاءات من أحاديث، وما تمّ التوصل إليه من اتفاقات أو تفاهمات، وما يحمل ذلك كله من إيحاءات ودلالات عما كان يفكر فيه كل من الشيخ وابن معمر ومحمد ابن سعود، في تلك المرحلة المبكرة والدلالة السياسية لذلك. هناك أمر آخر، يبرّر تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في بداية الكتاب. فإلى جانب أن هذا سوف يمهّد، ويؤسس لما سيأتي بعده، إلا أنه على الرغم من الأهمية القصوى لهذا الجزء من تاريخي الحركة والدولة، ومن روايتي هذين المؤرخَّيْن، إلا أنه لم يخضع، من قبل، لعملية تدقيق وتمحيص وتحليل للمضمون السياسي الذي ينطوي عليه بما يتناسب مع تلك الأهمية.

وبحسب كل من ابن غنام وابن بشر، ذهب الشيخ، أولاً، من مكان إقامته في حريملاء إلى العيينة وعرض دعوته على أميرها عثمان بن معمر. ولا يذكر ابن غنام شيئاً مما دار بين الشيخ وابن معمر، وإنما أشار، فقط، إلى قبول ابن معمر لدعوة الشيخ ومناصرته لها[1]. لكن ابن بشر، يذهب، في روايته، إلى ما هو أبعد من ذلك ويورد شيئاً مما يقول إنه دار في ذلك اللقاء، وتحديداً قول الشيخ لابن معمر: «إنّي أرجو إن أنت قمت بنصر لا إله إلا الله أن يظهرك الله وتملك نجداً وأعرابها»[2]. وقد وافق ابن معمر على نصرة دعوة الشيخ ومؤازرتها وازدادت؛ نتيجة لذلك، شهرة الشيخ وما يدعو إليه وازداد أنصاره[3]. لكن ابن معمر، سرعان ما تراجع تحت ضغوط أمير الأحساء سليمان بن محمد، ونقض اتفاقه مع الشيخ، طالباً منه مغادرة العيينة إلى أي مكان يريد[4].

(١) حسين بن غنام، **تاريخ نجد** [المسمى روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام]، حرره وحققه ناصر الدين الأسد، ط ٤ (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ٨٤. في الطبعة الهندية يشير ابن غنام إلى أن ابن معمر قبل دعوة الشيخ، وأعلن ذلك لجماعته حتى قبل قدوم الشيخ إلى العيينة. انظر: حسين بن غنام، **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام** (بومباي، الهند: [د. ن.]، ١٣٣٧هـ/١٩١٨م)، ص ٣٦.

(٢) عثمان بن عبد الله بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، حققه وعلّق عليه عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ٢ ج، ط ٤ (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ج ١، ص ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨ ـ ٣٩، وابن غنام، **تاريخ نجد** (نسخة الأسد)، ص ٨٤.

(٤) المصدران نفسهما، ج ١، ص ٤٠، وص ٨٦ على التوالي.

عندها انتقل الشيخ إلى بلدة الدرعيّة المجاورة، وهناك أعاد عرض دعوته على أمير الدرعية، محمد بن سعود، طالباً منه مناصرتها. هنا تختلف رواية ابن غنام مرة أخرى عن رواية ابن بشر، بشكل واضح، حول الحديث الذي دار بين الاثنين، وتحديداً، حول عدد الشروط التي اشترطها محمد بن سعود على الشيخ قبل اتفاقه النهائي معه؛ فبحسب ابن بشر، اشترط محمد بن سعود على محمد بن عبد الوهاب شرطين كأساس للاتفاق بينهما. وهذان الشرطان هما: **الأول**؛ «أن الدم بالدم، والهدم بالهدم، وعلى أن الشيخ لا يرغب عنه (عن محمد بن سعود) إن أظهره الله»[٥]. والشرط **الثاني**؛ بالنص، كما أورده ابن بشر: «أن محمد بن سعود شرط في مبايعته للشيخ أن لا يتعرضه فيما يأخذه من أهل الدرعية، مثل الذي كان يأخذه رؤساء البلدان على رعاياهم. فأجابه الشيخ على ذلك رجاء أن يخلف الله عليه من الغنيمة أكثر من ذلك، فيتركه رغبة فيما عند الله سبحانه. فكان الأمر كذلك، ووسع الله عليهم في أسرع ما يمكن»[٦]. معنى الشرط الأول؛ ألا يفكر الشيخ في حال نجاح دعوته بالتحالف مع أحد من أمراء المدن الأخرى، وأن يكون تحالفه مع أمير الدرعية نهائياً. ويبدو من هذا الشرط، أن محمد بن سعود كان يخشى أن يفعل كل ما في وسعه لإنجاح التحالف، ثم يتعرّض الشيخ لإغراءات من أحد أمراء المدن ولا يستطيع مقاومتها. وهذا يعكس حال التنافس الحاد بين المدن المستقلّة، في ذلك الوقت. الشرط الثاني هو الأهم بالنسبة إلينا؛ لأنه يتضمّن الرؤية المستقبليّة السياسيّة للشيخ، وبالتالي؛ الأساس الذي قام عليه اتفاق الدرعية. ومعنى هذا الشرط الثاني؛ أن الشيخ لن يحرِّم (بكسر وتشديد حرف الراء) الضريبة التي كان محمد بن سعود يأخذها من أهالي الدرعية. لكنه، يرجو أن يستغني الأمير عن هذه الضريبة بالغنائم التي سوف تأتي بها فتوحات الدولة الجديدة، إذا نجحت في ضمّ أقطار نجد كلها إليها. وتنبع أهمية هذا الكلام من أنّه قيل قبل إبرام الاتفاق وقبل قيام الدولة وبالتالي؛ فهو يعبّر عن رؤية الشيخ لما يجب أن يكون عليه المستقبل السياسي لنجد. وما قاله الشيخ لمحمد بن سعود في موضوع الشرط الثاني يتفق تماماً في

(٥) ابن بشر، المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

رواية ابن بشر نفسها، مع ما قاله لابن معمر من قبل. وإذا كان ما نقله ابن بشر على لسان الشيخ دقيقاً؛ فإنّه يمثّل أحد أقوى المؤشّرات على أنّ دعوة الشيخ لم تكن مجرد دعوة دينية بل مشروع سياسي يرتكز على أساس ديني. واللافت، هو اهتمام ابن بشر بتوضيح الجانب السياسي لاتفاق الدرعية، وخاصّة لرؤية الشيخ حيال هذا الجانب، في حين إن ابن غنام يكاد يتجاهل هذا الجانب.

وقبل مواصلة الحديث عن الشروط التي سبقت اتفاق الدرعية، وأهميتها، نحتاج، أولاً، إلى إجلاء صورة اختلاف روايتي ابن غنام وابن بشر حول هذه المسألة بشيء من التفصيل. وذلك لأن روايتَيْ هذين المؤرخين معاً هما أهم مصدرين أوليين. وأول ما نلاحظه، مباشرة، في هذا الموضوع، أنّ اختلاف هذين المؤرّخَيْن حول عدد شروط اتفاق الدرعية ومضمونها يأتي، أحياناً، تبعاً لاختلاف النسخة المطبوعة لتاريخ كل منهما[٧]. ومن ثَمّ قد يبدو الأمر وكأنّ الاختلاف بينهما ليس أصيلاً، أو لا وجود له في النسخ الأصلية لتاريخ كل منهما، وهذا ليس صحيحاً. مثلاً، لا يرد ذكر للشرط الثاني في النسخة المطبوعة في القاهرة من تاريخ ابن غنام، أو ما تعرف بين المهتمين بطبعة «البابطين». كما إنّ هذا الشرط لا يرِد، أيضاً، في الطبعة الهندية[٨]. كذلك تخلو المخطوطات المتوافرة من تاريخ ابن غنام من أي ذكر للشرط الثاني، بما في ذلك المخطوطتان اللتان اعتمد عليهما ناصر الدين الأسد، في النسخة التي حقّقها وأعاد تحريرها لكتاب ابن غنام[٩]. ومن بين هذه المخطوطات تلك

(٧) طبع تاريخ كل من ابن غنام وابن بشر مرات عديدة، ومن قِبل دور نشر مختلفة. وكل طبعة اعتمدت، كما يبدو، إما على نسخ مطبوعة من قبل أو مخطوطات بينها اختلافات واضحة، خاصة في ما يتعلق بالجزء الأول من الرواية الذي يهمنا هنا.

(٨) حسين بن غنام، **تاريخ نجد المسمى روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام** (القاهرة: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م)، ص ٢. هذه النسخة معروفة باسم «طبعة البابطين»، لأنّها طبعت على نفقة الشيخ عبد المحسن بن عثمان أبابطين. الكلام نفسه موجود في النسخة المنشورة في الهند، وفي مخطوطة تاريخ ابن غنام الموجودة في مكتبة الملك عبد العزيز برقم ٤٣٥٨.

(٩) المخطوطتان في دار الكتب القومية في القاهرة، **إحداهما** برقم ٧١٠١، وبمراجعتها تبيّن أنها لا تأتي على ذكر الشرط الثاني. أما المخطوطة **الثانية فهي** برقم ٢٢٦٣، وهي لا تشتمل إلا على الجزء الأول من كتاب ابن غنام. في حين إن رواية لقاء الدرعية موجودة في الجزء الثاني.

الموجودة في كل من دار الكتب القومية في مصر وفي المكتبة البريطانية وجامعة أم القرى في مكة المكرمة ومكتبة الملك عبد العزيز في الرياض. ووفقاً لما جاء في هذه المخطوطات؛ فإنّ محمد بن سعود لم يشترط، قبل اتفاقه مع الشيخ إلا شرطاً واحداً، هو الشرط الأول، وهو طلبه، كما يقول ابن غنام: «من الشيخ رحمه الله العهد والميثاق أن لا يرحل عن بلده [الدرعية] إلى سائر الآفاق..»، وأن الشيخ بايعه على ذلك بأن «أعطاه عقد المرام بأن لا يخرج إلى بلاد..»(١٠). المصدر الوحيد الذي يأتي على ذكر الشرط الثاني، هو النسخة التي حقّقها وحرّرها ناصر الدين الأسد، وهي، حالياً، النسخة الأوسع انتشاراً. ومن ثَمّ فرواية ابن غنام عن لقاء الدرعيّة، بحسب هذه النسخة، هي أنّ الأمير بعد أن وعد الشيخ بالنصر والحماية، اشترط أمرين: **الشرط الأول**؛ قوله مخاطباً الشيخ: «نحن إذا قمنا في نصرتك، والجهاد في سبيل الله، وفتح الله لنا ولك البلدان، أخاف أن ترتحل عنا وتستبدل بنا غيرنا». **والشرط الثاني**؛ قوله: «إنّ لي على الدرعية قانوناً [ضريبة] آخذه منهم في وقت الثمار، وأخاف أن تقول لا تأخذ منهم شيئاً»(١١).

إن اشتراط الأمير، بحسب الرواية في نسخة الأسد، يوحي بأنه أتى في سياق حديث مع الشيخ تناول طبيعة دعوته ومتطلباتها، وما يمكن أن تنتهي إليه، وطبيعة الاتفاق المقترح بينهما وحدوده، وأثر ذلك في وضع الدرعية والإمارة فيها. والشروط، عادةً، لا تأتي في مثل هذه المواقف إلا في نهاية حديث أو مفاوضات ينتظر منها أن تنتهي إلى اتفاق. وهذا ما يبدو، بحسب هذه الرواية، أنّه حصل في الدرعية. يعزّز ذلك إجابة الشيخ للأمير في الرواية ذاتها، بقوله «أما الأولى [الشرط الأول] فابسط يدك، الدم بالدم، والهدم بالهدم. وأما الثانية، [الشرط الثاني] فلعلّ الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوّضك الله من الغنائم ما

---

(١٠) انظر: ابن غنام، **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام** (الطبعة الهندية). انظر أيضاً مخطوطة تاريخ ابن غنام رقم ٩٧٣٧ في دار الكتب القومية في القاهرة (ص ٦٣٦)، والمخطوطة رقم ٢٢٦٣ التي اعتمد عليها ناصر الدين الأسد (ص ١٩٥)، ومخطوط المكتبة البريطانية رقم ٢٣٣٤٥، ص ٣.

(١١) سيتمّ تناول هذه الاختلافات في الفقرة الآتية.

هو خير منها»[١٢]. وهي إجابة يبدو كما لو أنها أتت، كما يوحي السياق، في نهاية حديث كان يقترب من الاتفاق النهائي. **والذي يبدو من نص الشرطين في نسخة الأسد أنه ترجمة للشرطين نفسيهما كما وردا في رواية ابن بشر وليس في رواية ابن غنام**. وتحديداً، فإن نصّ الشرطين كما هما في نسخة الأسد موجود حرفياً في طبعة مكتبة الرياض الحديثة لتاريخ ابن بشر، وهي طبعة غير محقّقة وأقدم من طبعة الدارة المحققة[١٣]. الأمر الذي يوحي بأنّ الشرط الثاني، كما هو في نسخة الأسد، مأخوذ من طبعة مكتبة الرياض الحديثة لتاريخ ابن بشر، وأنه بذلك أضيف إلى تاريخ ابن غنام. وبحسب ما جاء في نسخة الأسد أيضاً يكون الشيخ قد عرض دعوته على أمير الدرعية، بالطريقة نفسها التي عرضها على أمير العيينة كما وردت لدى ابن بشر تماماً. هل هذا حقاً ما حصل؟ بحسب المعطيات المتوافرة وكما عرضناها يبدو أنّ هذا ما حصل بالفعل. إلا أننا لا نعرف كيف، ولماذا حصل على هذا النحو وهو أمر محيّر ومثير للاستغراب، خاصةً أن محقّق النسخة، وهو الدكتور ناصر الدين الأسد، مشهود له في الأوساط العلمية بالأمانة والحرص على التدقيق والتمحيص في أبحاثه.

إنّ الحقيقة **الأولى**؛ التي تؤكّدها المخطوطات المتوافرة لتاريخ ابن غنام، أنه لا وجود للشرط الثاني في هذا التاريخ. والحقيقة **الثانية**؛ أن الاتفاق بين الشيخ والأمير، على أساس من شرطين اثنين متكاملين، لا يرد إلا في رواية ابن بشر. وعليه، يمكن القول باطمئنان إن ابن غنام وابن بشر يتفقان في روايتيهما على ورود الشرط الأول في اللقاء الأول للشيخ مع محمد بن سعود الذي انتهى باتفاقهما. لكنهما يختلفان في الأمر المهم، وهو أنّ رواية ابن غنّام تخلو من الشرط الثاني ورواية ابن بشر تثبت هذا الشرط. هذا فضلاً عن النص الذي ساقه ابن بشر على لسان الشيخ من بداية لقائه بمحمد بن سعود. وهو نص يبدو كما لو أنه كان حديث تقديم وتمهيد من قبل الشيخ، عرض من خلاله دعوته ومنطلقاتها على الأمير،

---

(١٢) ورد هذان الشرطان وجواب الشيخ عليهما هكذا في نسخة الأسد من تاريخ ابن غنام **(تاريخ نجد)**، ص ٨٧

(١٣) عثمان بن عبد الله بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، [د. ت.])، ص ١٢. سأشير إلى هذه النسخة لاحقاً باسم «نسخة مكتبة الرياض الحديثة».

مؤكداً له أن من ينصر كلمة التوحيد ويتمسّك بها هو المرشح أكثر من غيره لملك البلاد والعباد. وكان هذا الحديث، وكما يوحي سياق النص، بمثابة التمهيد الذي أسس للاتفاق بين الطرفين على أساس الشرطين المذكورين[١٤]. وهذا ما ورد في طبعة الدارة من تاريخ ابن بشر[١٥]. لكن لا بد من ملاحظة أن رواية ابن بشر عن الشرطين تختلف في نسخة الدارة، من حيث الإسلوب وليس المضمون، عن الرواية ذاتها في نسخة مكتبة الرياض الحديثة؛ حيث تأتي الرواية في نسخة الدارة هكذا: «فلما شرح الله صدر محمد بن سعود لذلك [لدعوة الشيخ]، وتقرّر عنده، طلب من الشيخ المبايعة على ذلك، فبايع الشيخ على ذلك، وأن الدم بالدم والهدم بالهدم، وعلى أنّ الشيخ لا يرغب عنه إن أظهره الله [الشرط الأول]. إلا أنّ محمد بن سعود شرط في مبايعته للشيخ أن لا يتعرضه فيما يأخذه من أهل الدرعية [الشرط الثاني] مثل الذي كان يأخذه رؤساء البلدان على رعاياهم. فأجابه الشيخ على ذلك رجاء أن «يخلف الله عليه من الغنيمة أكثر من ذلك، فيتركه رغبة فيما عند الله سبحانه، فكان الأمر كذلك»»[١٦]. بمقارنة هذا مع الرواية، كما جاءت في نسخة مكتبة الرياض الحديثة المشار إليها أعلاه، يتّضح اتفاق الروايتين، على الرغم من اختلافهما في الإسلوب، على تثبيت الشرط الثاني. والأرجح أنّ الاختلاف في الإسلوب بين النسختين يعود إلى عمليات النسخ الكثيرة للنسخة الأصلية لمخطوطة تاريخ ابن بشر. المهم أنّه، بالنتيجة، يتّضح لنا من كل ذلك اختلاف رواية ابن غنام للقاء الدرعية عن رواية ابن بشر لها، وتحديداً في ما إذا كان محمد بن سعود قد اشترط للاتفاق مع الشيخ شرطين اثنين كما في رواية ابن بشر، أم شرطاً واحداً كما في رواية ابن غنام.

---

(١٤) انظر: ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (طبعة الدارة)، ج ١، ص ٤٢.

(١٥) ترد هذه الرواية بالنص، تماماً، في النسخة التي طبعتها مكتبة الملك عبد العزيز العامة لتاريخ ابن بشر. انظر: عثمان بن عبد الله بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تقديم عبد الله بن محمد المنيف، سلسلة الأعمال المحكمة؛ ٤٤ (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ٢٠٠٢)، ص ٥٠ ـ ٥١. وهذه نسخة متميزة من حيث إنها صورة لنسخة من مخطوطة المؤرخ نفسه، كما هي من دون تدخل. وهي «تعد من النسخ الأخيرة التي أشرف عليها المؤلف، أو نسخت وفق منهجه الجديد. . .». وذلك كما جاء في ص «ط» من كلمة التقديم للكتاب.

(١٦) ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (طبعة الدارة)، ج ١، ص ٤٢ ـ ٤٣.

رواية ثالثة

هناك ما يمكن أن يعتبر رواية ثالثة للقاء الدرعية، وهي موجودة في كتابين لا يُعرف مؤلّفاهما، على وجه التحديد: كتاب **لمع الشهاب**[17] وكتاب **كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب**. والأرجح أنّ تأليف الكتاب الأخير قد تمّ في منتصف عهد الدولة السعودية الأولى. أما مؤلف كتاب **اللمع** فيبدو، بناءً على ما جاء في نهاية الصفحة الأخيرة منه، أنه انتهى من كتابته تقريباً في أواخر الدولة السعودية الأولى وربّما في السنة التي شهدت سقوط الدولة. وإذا أخذنا هذه الملاحظة مع روايتي ابن غنام وابن بشر، فإنّها تشير إلى أنّ قصة قيام الدولة، وخاصة لقاء الدرعية، كانت، في تلك الفترة، موضوعاً لأحاديث كثيرة داخل نجد وخارجها. ودلالة ذلك، بالنسبة إلى موضوعنا هو اتفاق تلك الروايات، ما عدا رواية ابن غنام، على أنّه كان هناك أكثر من شرط واحد في لقاء الدرعية. ولا شك في أنّ رواية ابن بشر هي الأهم من بين هذه الروايات.

الواقع أن كلا الكتابين لا يضيف جديداً إلى ما نعرفه عن لقاء الدرعية. لكن إشارة مؤلف **اللمع** إلى أنّ اتفاق الشيخ والأمير كان على أساس «اشتراط كل واحد منهما على صاحبه ما اشترط»[18]، تفيد بأن لقاء الدرعية لم ينته بشرط واحد كما جاء في رواية ابن غنام بل بأكثر من ذلك. والأرجح، أنّ صاحب **اللمع** كان يشير بذلك إلى ما قاله ابن غنام وابن بشر عن هذا الموضوع، أو ما قاله أحدهما، والأرجح أنه ابن بشر في هذه الحالة. أما الرواية في **كيف كان ظهور الإسلام** فتتميز ببساطتها وعفويتها، وربّما إنها؛ لذلك، الأقرب للغة الحديث الذي دار بين الشيخ والأمير. وقد جاءت هذه الرواية في مخطوطة طبعتها دارة

---

(١٧) **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب**، تحقيق وتعليق عبد الرحمن آل الشيخ (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م). جاء في آخر الكتاب، نقلاً عن المخطوطة، أن الفراغ من تحريره، كان في يوم السبت ٢٦ من محرم عام ١٢٣٣هـ، وكتبه حسن بن جمال بن أحمد الريكي. يرى المحقّق، بناءً على ذلك، أنّ حسن الريكي هذا، قد يكون هو مؤلف الكتاب.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٢. لا بد من التنويه، هنا، بأنه مع كثرة الأخطاء التاريخية في هذا الكتاب، إلا أنه يتقاطع في نقاط عديدة مع ما جاء لدى كل من ابن غنام وابن بشر.

الملك عبد العزيز[19]. وكون مؤلّفها مجهولاً بحسب المحقّق قد يضعف من مصداقيتها[20]. لكن ما يهمّنا، هنا، هو الكيفية التي سرد بها المؤلّف ما يرى أنه جزء من حديث دار بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد وصول الأخير إلى الدرعية. وبحسب هذه الرواية؛ فإن ابن سعود قال للشيخ «يا شيخ ما يكون لك قعود عندنا ولا مسكن؛ فأنا رجلٌ متعوّد على أكل الحرام، وأنت عالم زاهد. هل عندك أن تفتينا؟ فقال له الشيخ: نعم أنا أبقيك على ما أنت عليه من أكل الحرام، وأنت تتركني أسكن عندك أقوّم (واو مشددة مع الكسر) الدين. فرضي ابن سعود بذلك»[21].

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن بعد قراءة هذا الاستشهاد هو: ما هو «الحرام» الذي يرد على لسان محمد بن سعود كما في هذه الرواية؟ والأقرب لحقيقة المقصود بالحرام هنا هو الضريبة التي كان يأخذها الأمير من أهالي الدرعية، أو «القانون» كما كان يسمّيها أهل نجد في ذلك الزمان. وبناءً على ذلك؛ فإنّ الموضوع الذي دار حوله الحديث بين الشيخ والأمير في هذا الاستشهاد هو أقرب لـ «شرط الثاني» كما هو عند ابن بشر. الفارق أنّ الحديث بين الاثنين في هذه الرواية، وعلى خلاف ما جاء في رواية كل من ابن غنام وابن بشر، كان بلغة عامية وعفويّة ومباشرة ربما إنها أقرب لما قيل في اللقاء بين الشيخ والأمير؛ حيث

(19) مؤلف مجهول، **كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب**، دراسة وتحقيق وتعليق عبد الله الصالح العثيمين، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز؛ 30 (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1403هـ/ 1983م).

(20) يرى الدكتور محمد البقاعي، اعتماداً على ما جاء في مذكرات لقنصل فرنسي هو جان بابتيست جاك روسو، بأن مؤلف كتاب **كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب** هو سليمان النجدي. وقد نشرت مذكرات القنصل الفرنسي لأول مرة عام 1233هـ/ 1818م، أو السنة التي سقطت فيها الدولة السعودية. وذكر روسو في مذكراته، بحسب البقاعي، أنه اعتمد في كتابته عن الوهابيين على «مخطوطة أصلية وصلت إلينا من الدرعية ومؤلفها الشيخ سليمان النجدي. .». وهذه معلومة مهمة، وإذا صح استنتاج الدكتور البقاعي بأن سليمان النجدي هذا هو مؤلف **كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب** فإنّه يعيد لهذه الرواية الثالثة مصداقيتها. انظر: محمد البقاعي، «من مؤلف كتاب: «كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب»؟،» مجلة **الدارة**، السنة 33، العدد 3 (1428هـ/ 2007م)، ص 143 ـ 144.

(21) مؤلف مجهول، المصدر نفسه، ص 57.

كانت العامية هي لغة الحديث السائدة في نجد آنذاك. والفارق الآخر والأهم، وبما أنّ اللقاء بين الاثنين كان الأوّل، اتسم حديثهما بعفوية وشفافية واضحة. سأل محمد بن سعود الشيخ إن كان لديه ما يجيز «الحرام» الذي كان «يأكله»، كما قال. فأجابه الشيخ أنه لا بأس في ذلك؛ إذا سمح له بالإقامة عنده وبنشر دعوته لإقامة الدين. الأمر الثاني اللافت هو أنّ اتفاق الأمير والشيخ في هذه الرواية يختلف إلى حدّ كبير عن الاتفاق، كما ورد في الروايتين السابقتين. فالاتفاق، بحسب المؤلّف المجهول هو أن يسمح الأمير للشيخ بالبقاء في الدرعية وبممارسة نشاطه الدعوي، لكن من دون أن يتدخّل في ما يفعله الأمير، أي إنه اتفاق تساكن، يسمح أمير الدرعية، بموجبه، بلجوء الشيخ والإقامة عنده على أن يتغاضى عما كان يأكله الأمير من حرام، بحسب هذه الرواية. والأرجح أنّ المقصود بـ «الحرام»، هنا، هو «القانون» أو الضريبة التي كان يأخذها من أهل الدرعية. وهذا يختلف عن الاتفاق كما ورد عند ابن بشر، مثلاً. فالاتفاق، كما يورده الأخير، يرقى إلى درجة معاهدة بين الطرفين ملزِمة لكليهما وتقتضي الانخراط في مشروع سياسي واحد. كما إن الشيخ، في رواية ابن بشر ـ وعلى عكس ما ذكر المؤلّف المجهول ـ لم يوافق على استمرار محمد بن سعود في أخذ «القانون» من أهل الدرعية (أكل الحرام في رواية المؤلف المجهول)، وإنما تمنّى أن تتحقّق الفتوحات وتأتي معها بالغنائم، فتعوّض أمير الدرعية عن ذلك القانون. ولعلّه من الواضح أن الأحداث بعد لقاء الدرعية تؤيّد رواية ابن بشر وليس رواية المؤلّف المجهول. لكن الرواية الأخيرة، تؤكّد أنّ لقاء الدرعية جاء على موضوع الشرط الثاني، وإن كانت روايتها له بإسلوب مختلف وبنهاية مختلفة.

شرطان سياسيان

وبقدر أهمية الاختلاف بين الروايتين وعلاقته بالمضمون السياسي للشرطين موضوع الاختلاف، لا بد، أولاً، من تناول طبيعة الشرطين في هذه الفقرة، ثم نتناول في الفقرة اللاحقة مبرّرات هذا الاختلاف وأسبابه. الشرط **الأول** يتضمّن الالتزام النهائي بالتحالف وهو بذلك شرط سياسي. الشرط **الثاني** أيضاً شرط سياسي؛ لأنّه يتعلق بالضريبة التي كان يأخذها محمد بن سعود من أهالي الدرعية. لكن موضوع هذا الشرط، وهو

الضريبة، له حساسية سياسية خاصة. فالضريبة التي كان أمراء الحواضر النجدية يفرضونها على الأهالي لا تتّفق مع الشريعة. ومضمون الحديث الذي دار بين الشيخ والأمير حول هذا الشرط يؤكّد ذلك. وكما رأينا، جاءت رواية المؤلّف المجهول صريحة ومباشرة عن هذا الموضوع. وكان كل من الشيخ والأمير يعرف أنّ الضريبة، التي يأخذها الأخير، تنتمي إلى مرحلة ما قبل تبنّي الدرعية لدعوة الشيخ وإعادة تأسيس الإمارة فيها على أساس من الشريعة. من جانبه كان الأمير يريد ضمانة بألا يؤدّي تطبيق الشريعة بعد الاتفاق إلى حرمانه من مصدر الدخل الذي تمثّله هذه الضريبة. وقد جاءت إجابة الشيخ مطمئنة، من هذه الناحية، عندما قال للأمير إنه يرجو «أن يخلف الله عليه من الغنيمة أكثر من ذلك [من الضريبة]، فيتركه رغبة فيما عند الله سبحانه». وبما أنّ الغنيمة هي الأموال التي يكسبها المسلمون من الحرب، يتوقع الشيخ، بإجابته هذه، أن اتفاقه مع الأمير سوف تترتّب عليه حروب تأتي معها بغنائم، تعدّ بما هو أكثر من تلك الضريبة الممنوعة شرعاً، وبالتالي؛ تغني أمير الدرعية عنها ببديل أجزل ويتّفق مع قواعد الشريعة.

انطلاقاً من ذلك، يصبح، من الواضح، أنّ الطريقة التي عرض بها ابن بشر للقاء الدرعية وقبل ذلك للقاء العيينة تتضمّن أنّ الشيخ كان مدركاً لارتباط الإصلاح الديني بالإصلاح السياسي وهو ارتباط يكشف عنه الحديث الذي دار في اللقائين، كما جاء في روايته. فما قاله الشيخ لابن معمر في لقاء العيينة قول ذو مضمون سياسي واضح من حيث إنه يمني ابن معمر بالانتصار وبأن يملك «نجداً وأعرابها» إن هو قام بنصر الدعوة التي يرفع الشيخ لواءها. بعبارة أخرى، يصبح تعبير «نصرة الدعوة» يحمل معنى إقامة الدولة. واللافت، أنّ كلام الشيخ هذا ذو صلة بالوضع السياسي القائم حينها. فعندما ذهب الشيخ إلى العيينة كان الانقسام السياسي بين إمارات أو مدن نجد المستقلة قد وصل ذروته، وحالة الصراعات في ما بينها كانت قد دخلت ما يشبه الحلقة المفرغة. وبالتالي؛ فإنّ في حديثه إلى أمير العيينة، وأمله أن يؤدّي نصره لكلمة «لا إله إلا الله» ـ أو دعوة الشيخ ـ إلى أن يصبح حاكماً لنجد كلها، إشارة إلى أن الشيخ، كان يرى أنّ توحيد نجد، في إطار سياسي واحد [دولة]، شرط ضروري لنجاح دعوته الإصلاحية، وهدف ينبغي العمل من

أجله؛ لتجاوز الوضع السياسي المتأزّم في نجد. بعبارة أخرى، يتضمّن كلام الشيخ لابن معمر، كما أورده ابن بشر، أنّ الإصلاح الديني الذي يدعو إليه يتطلّب إصلاحاً سياسياً للمجتمع النجدي وربما لما هو أبعد من نجد. ويتفق هذا الترابط المضمر بين الإصلاح الديني والإصلاح السياسي، مع حقيقة أن التدهور الديني الذي كان زعيم الحركة الوهابية يرى أنّه متفشٍّ في المجتمع النجدي، مترافق تماماً مع تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية لذلك المجتمع.

في لقاء الدرعية، وبحسب ابن بشر مرة أخرى، يعيد الشيخ طرح الفكرة ذاتها. لنتذكّر بأنّ لقاء الدرعية كان بين زعيمين: الشيخ كان يقود حركة إصلاح ديني وهو مدرك، في الوقت نفسه، ارتباط ذلك بالإصلاح السياسي. من ناحيته، كان محمد بن سعود أمير إحدى أقوى المدن النجدية حينها وأكثرها استقراراً. ويمكن قول الشيء نفسه في حالة ابن معمر، لكن مع فارق مهم، وهو أنّ أمير الدرعية لم يكن مرتهناً بقوى خارج نجد مثل أمير العيينة. المهم أنّ محور لقاء الدرعية، كما رأينا، كان في حقيقته، عن المستقبل السياسي: مستقبل الدعوة ومستقبل الدرعية، بل مستقبل منطقة نجد بأكملها. ومن الطبيعي، في هذه الحالة، أنّ البعد السياسي كان هو المهيمن على الحديث الذي دار بين الاثنين. ويتمثّل هذا البعد، تحديداً، في الشرطين المشار إليهما. وبما أنّ المطلوب من أمير الدرعية نصرة الدعوة وحمايتها كان من الطبيعي أيضاً أن يضع هذا الأخير شروطاً يرى أهمّيتها لنجاح اتفاقه وتحالفه مع الشيخ، بل يبدو أنّ ما تبادله الشيخ والأمير حول الشرطين الأول والثاني، والإجابة لهما، يوجز الحديث الذي حصل في ذلك اللقاء.

في هذا السياق، يمكن القول إنّ طلب الأمير من الشيخ التعهّد بعدم مغادرة الدرعية إلى بلاد أخرى، أتى على خلفيّة أنّ الشيخ، جاء أصلاً إلى الدرعيّة من العيينة إثر انهيار اتفاقه مع ابن معمر؛ حيث يبدو أنّ الأمير، كان يتوقّع أن يؤدّي تحالفه مع الشيخ إلى أنّ يصبح الأخير هدفاً لإغراءات مختلفة من أمراء المدن الأخرى بعد انتقاله إلى الدرعية. وذلك؛ لأنّ تبنّي محمد بن سعود للدعوة الجديدة، في ضوء اشتداد المعارضة لها وإخراج الشيخ من العيينة، سوف تزيد من درجة التنافس والصراع بين الدرعيّة

والمدن الأخرى. الشرط الأول، في هذه الحالة، كان نوعاً من الاحتراز السياسي من قبل محمد بن سعود في وجه التداعيات التي قد يترتّب عليها اتفاقه مع الشيخ، خاصة وهو اتفاق يحمل في طياته متغيّرات ومخاطر كثيرة. والأرجح أنّ الأمير فهم بشكل أو بآخر من حديث الشيخ معه بأنّ تطبيق مبادئ دعوته ونشرها يتطلّب وجود سلطة سياسيّة واحدة. وهذا لن يتحقّق إلا بضمّ وتوحيد المدن النجديّة تحت راية الدعوة الجديدة. وهو ما يعني أنّ اتفاق الأمير مع الشيخ يتضمّن أنّ موقف الدرعيّة من الصراع مع المدن والحواضر الأخرى سوف يتغيّر. ولن يكون هذا الموقف محصوراً، كما كان من قبل، في الصراع على الموارد الطبيعيّة من مصادر مياه ومراع أو طرق التجارة أو على لعبة التحالفات غير المستقرّة بين المدن والقبائل. بل على العكس، فبعد الاتفاق سيكون هدف الدرعية أبعد من ذلك، وهو توحيد الحواضر كلّها تحت لواء سلطتها السياسية باسم توحيد الشريعة. ومن ثَمّ؛ فإن اشتراط الأمير على الشيخ، كان طبيعياً ومتوقّعاً، وذلك لأنّ التوسّع انطلاقاً من تحالف الدرعية مع الشيخ، سوف يطلق ديناميكيات سياسية مختلفة عما كان سائداً، آنذاك، وقد تترتّب عليه تحوّلات كبيرة في مقاييس المرحلة.

فالتوسّع السياسي الذي يبدو أنّه فرض نفسه كخَيار لا مفرّ منه نتيجة لاتفاق الدرعيّة، سوف ينقل الصراع السياسي بين المدن النجديّة المستقلة إلى مرحلة جديدة. وفي هذه المرحلة سوف تصبح الدرعية، وهذا في الواقع ما حصل، في موقف الهجوم المستمرّ لضم المدن الأخرى وتوحيدها في إطار دولة واحدة. ومن ناحيتها، ستكون هذه المدن في موقف الدفاع عن نفسها. وهذا ما حصل بالفعل أيضاً وفي حالة الصراعات السياسية التي من هذا النوع، وعلى هذا المستوى قد تتعرّض التحالفات فيها للتغيّر، بل ربما للتصدّع تحت ضغوط الأحداث. وخبرة محمد بن سعود السياسية كانت حينها طويلة سواء في داخل الدرعية أم في خارجها؛ حيث ساحة الصراع مع المدن المستقلّة الأخرى. وعندما جاء الشيخ إلى الدرعية، كان قد مضى على تولّي محمد بن سعود للإمارة فيها حوالى ثماني عشرة سنة. وكلام الشيخ، في هذا السياق، عن نجد وحاجتها إلى الوحدة تحت قيادة إمام واحد أو محمد بن سعود (أنظر أدناه)، كما يورده ابن بشر، هو على الأرجح ما دفع بالأخير إلى اشتراط أن يأخذ التحالف

بينهما صيغة التعاهد النهائي والملزم لكليهما، خاصة في حالة نجاح مشروعهما السياسي. لذلك أراد أمير الدرعية أن يأخذ من الشيخ التزاماً نهائياً لا رجعة فيه؛ لإدراكه أنه بهذا التحالف سيدخل مغامرة قد يعرف بدايتها لكنه لا يعرف كيف ستنتهي. من هنا، أراد الأمير أخذ العهد والميثاق من الشيخ بأنّه سيثبت على الاتفاق ولن يغادر الدرعية إلى حاضرة أخرى مهما كانت الظروف. وقد جاءت إجابة الشيخ قاطعة من هذه الناحية بقوله «الدم بالدم والهدم بالهدم».

في إجابته للشرط الثاني لأمير الدرعية، أعاد الشيخ ما قاله لابن معمر، من قبل، وإن جاءت عباراته في الدرعية مختلفة إلى حدّ ما عن تلك التي استخدمها في العيينة. في كلا اللقائين، بحسب ابن بشر، لم تتغير رؤية الشيخ؛ فالتوحيد الديني، الذي ترتكز عليه دعوته يتطلّب دائماً توحيد المنطقة سياسياً وتوحيد مركز السلطة السياسية فيها بما يسمح بتطبيق مبادئ الدعوة على المنطقة كلها. ومن هذه الزاوية، لا يختلف ابن بشر، في روايته للقاء الدرعية، عن ابن غنّام في ذكر الشرط الثاني فحسب. بل الأكثر من ذلك أنّه ينفرد بتفاصيل لم ترِد عند ابن غنام، وهي تفاصيل تعزّز فرضيّة أنّ الإصلاح أو التوحيد السياسي، من **ناحية**، وتطبيق مبادئ الدعوة الدينية من **ناحية** أخرى، كانا متلازمين في تفكير الشيخ؛ حيث يورد ابن بشر ـ كما أشرت أعلاه ـ أنّ الشيخ أجاب على وعد أمير الدرعية له بالعزّ والمنعة بقوله: «وأنا أبشرك بالعز والتمكين والنصر المبين، وهذه كلمة التوحيد.. من تمسك بها.. ونصرها ملك بها البلاد والعباد..». هنا يكرّر الشيخ ما قاله لابن معمر من قبل، تبعاً لرواية ابن بشر مرة أخرى من أن «كلمة التوحيد» لا بد من أن تفضي إلى «ملك البلاد»، أو توحيدها تحت سلطة سياسية واحدة. ثم يضيف، مخاطباً، محمد بن سعود مباشرة، بقوله: «وأنت ترى نجداً كلّها وأقطارها أطبقت على الشرك والجهل... فأرجو أن تكون إماماً يجتمع عليه المسلمون وذريتك من بعدك»[٢٢]. ربما إنّ في كلام

(٢٢) ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (طبعة الدارة)، ص ٤٢. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه النسخة من تاريخ ابن بشر المطبوعة من قبل دارة الملك عبد العزيز، وهي الأشهر والأكثر انتشاراً حالياً، تختلف في أسلوب روايتها للشرطين، وليس في المضمون، عن نسخ أخرى مطبوعة من التاريخ نفسه، خاصة النسخة التي طبعتها مكتبة الرياض الحديثة. انظر الهامش الرقم (١٣) أعلاه.

ابن بشر، هنا، شيء من المبالغة أو أنّه كان يقرأ التاريخ بأثر رجعي خاصةً إنه، على العكس من ابن غنام، كان يكتب بعد سقوط الدولة السعودية الأولى بسنوات، وتحديداً في زمن الدولة السعودية الثانية. من هنا يمكن القول إنه بقدر ما إنّ ابن بشر أخذ روايته عن لقاء الدرعية من المصادر التي يثق بها، إلا أنّه، كان أيضاً يستنطق الأحداث والسياق الذي أخذته حتى ما بعد قيام الدولةَ الثانية. مهما يكن، فإنّه بمثل ذلك الكلام الذي يورده ابن بشر على لسان الشيخ عن تردّي الحالة الدينيّة في نجد، وأنّها «أطبقت على الشرك والجهل»، وأنّ هذا يتطلّب أن يَكون هناك إمام واحد «يجتمع عليه المسلمون»، يكون الشيخ قد وصل إلى ذرورة الوضوح والمباشرة في أنّه كان يرى ارتباط الإصلاح الديني بالإصلاح السياسي، إبّان قيامه بإعلان حركته الإصلاحية.

وبما أنّ نجداً في القرن ١٢هـ/١٨م، كانت تعاني أشدّ المعاناة من انقسامها إلى مدن أو إمارات متناحرة تكون فرضية ارتباط نصرة الدعوة بالتوحيد السياسي لنجد انعكاساً لوضع سياسي قائم وتعبيراً طبيعياً عن حاجة سياسيّة ملحّة. ربما إن الشيخ، كما يبدو من رواية ابن بشر، كان أول من عبّر عن الوضع السياسي لنجد في تلك المرحلة وعن حاجته إلى الوحدة على هذا النحو. واللافت حقاً هنا هو أن تظهر دعوة الشيخ الإصلاحية، بمثل هذا التركيز الواضح والقوي على فكرة التوحيد في منطقة (نجد)، كان الانقسام السياسي فيها أبرز وأخطر العوامل التي كانت لا تهدّد فقط وحدة المجتمع فيها بل تهدّد كيانه أيضاً.

من ناحية أخرى، ليس هناك من يدرك حقيقة الواقع السياسي لنجد في القرن ١٢هـ/١٨م، ويدرك ما ينطوي عليه من مخاطر أكثر من أمراء المدن النجدية أنفسهم. فبحكم أنهم كانوا الأطراف الرئيسة للصراعات التي كانت تدور رحاها بين المدن وداخل كل مدينة وأخرى، فإنّهم الأجدر بمعرفة طبيعة هذا الوضع ومخاطره والأكثر قدرة على إدراك ما يمكن أن تنطوي عليه دعوة الشيخ من مكاسب أو مخاطر سياسيّة بالنسبة إلى كل منهم. ومن السياق التاريخي للمرحلة يتّضح أنّ محمد بن سعود، كان الأكثر استيعاباً بين هؤلاء لواقع تلك الحالة السياسيّة، وربما الأكثر تقديراً لما يمكن أن تحمله دعوة الشيخ من مكاسب أو مخاطر سياسية، خصوصاً بالنسبة إلى

إمارته في الدرعية. ومما يشير إلى ذلك، وكما يبدو من روايتي ابن غنام وابن بشر، سرعة قبول محمد بن سعود بما عرضه عليه الشيخ محمد، والتزامه النهائي بدعمه ونصرة دعوته تحت الظروف كلها. يعود موقف رئيس الدرعية[(٢٣)] إلى حسه السياسي وحسن تقديره واستيعابه للظروف المحيطة؛ فهو من بين الذين عاصروا الصراعات التي كانت بين الدرعية والمدن المجاورة لها، وتلك التي كانت تعصف بالدرعية نفسها. وقد جاء تولّيه لإمارة الدرعية، في خضمّ هذه الصراعات ونتيجةً لها أيضاً[(٢٤)]. قد لا يختلف محمد بن سعود، في ذلك كثيراً ـ كما أشرنا ـ عن باقي أمراء المدن الأخرى. فكلّهم تولّى الإمارة نتيجةً لصراعات داخلية، بل داخل الأسرة الحاكمة ذاتها. لكن محمد بن سعود، كان من بين القلائل الذين نجحوا ـ وهذه ميزة ثانية ـ في أن يكون تولّيهم للإمارة بداية لوضع حدّ لتلك الصراعات وتأميناً للاستقرار السياسي للإمارة[(٢٥)]. وقد بدأت فترة

---

(٢٣) على الرغم من شيوع كلمة «أمير»، في الكتابات المتداولة حالياً، عن فترة ما قبل الدولة السعودية الأولى، إلا أنّ المصطلح الشائع لوصف موقع من يتولّى السلطة في أي من المدن المستقلة في نجد، آنذاك، هو «رئيس» وليس «أمير»، بل كثيراً ما يرد اسم رئيس البلدة أو المدينة في المدونات التاريخية المحلية من دون أي لقب. يقول ابن ربيعة (ت: ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م) أنّه في عام ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م «قتل يحيى بن سلامة إبراهيم بن وطبان» (هكذا من دون ألقاب). هذا في حين إن القاتل، يحيى بن سلامة كان حاكم الرياض أو رئيسها في تلك السنة، والمقتول، إبراهيم بن وطبان، وكان رئيس الدرعية. انظر: محمد بن ربيعة، **تاريخ ابن ربيعة**، دراسة وتحقيق عبد الله بن يوسف الشبل (الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ص ٦٩ ـ ٧١ و٧٤ ـ ٧٥ (وهي الطبعة المئوية). أحياناً يأتي الاسم متبوعاً بكلمة «راع» أو «صاحب»، مما يشير إلى أنّ لقب رئيس البلدة في نجد في تلك المرحلة، لم يكن مستقراً على مسمّى واحد. والأرجح أنّ مصطلح «أمير» لم يصبح شائعاً إلا بعد قيام الدولة السعودية الأولى.

(٢٤) انظر لمحة عن الظروف التي تولّى فيها محمد بن سعود إمارة الدرعية، في: ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (طبعة الدارة)، ج ٢، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩. انظر أيضاً: عبد الله بن محمد البسام، **تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق** (الكويت: شركة المختلف للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢٥) يشير ابن عيسى في **تاريخ بعض الحوادث** إلى مجموعة حوادث تبدو مترابطة: اتسام إمارة آل وطبان في الدرعية بالعنف وسفك الدم، وأنها انتهت بعد مقتل زيد بن مرخان في العيينة، وتولّى الإمارة، بعده، محمد بن سعود، وبداية إمارة آل مقرن في الدرعية. يذكر ابن عيسى أنّ محمد بن سعود بعد أن تولّى الإمارة أجلى بقية آل وطبان من الدرعية، موحياً بأنّ ذلك ساعد في تثبيت الاستقرار السياسي في هذه البلدة. انظر: إبراهيم بن صالح بن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان (من ٧٠٠ ـ ١٣٤٠هـ)** (الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

حكم محمد بن سعود للدرعيّة عام ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م، وبالتالي؛ تكون امتدّت لحوالى ثماني عشرة سنة، قبل قدوم الشيخ إليها. وتميّزت الدرعية خلال هذه الفترة بالاستقرار السياسي وتراجع الصراع على الحكم فيها، بل استمر استقرار الحكم فيها إلى ما بعد سقوط الدولة عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م. وعليه؛ فإنه إذا كان اتفاق الشيخ مع محمد بن سعود هو بداية تاريخ الدولة المركزية، تكون إمارة الأخير بداية نهاية الصراع على الحكم في الدرعية واستتباب الاستقرار فيها لمدة طويلة، ممّا سهّل عملية الانتقال إلى مرحلة الدولة. **ثالثاً**؛ والأكثر صلة بموضوع مناصرة دعوة الشيخ، أنّ الدرعية في عهد محمد بن سعود، كانت تتمتع بالاستقلال عن نفوذ القوى السياسية المجاورة لنجد. وهو ما يتّضح، بشكل خاص، من مقارنة تراجع أمير العيينة ابن معمر عن مناصرته للشيخ، تحت ضغوط الأحساء، مع موقف محمد بن سعود؛ فعندما اشترط الأخير على الشيخ أن يكون تحالفهما نهائياً، لم يكن يعبّر بذلك عن طموح بتوحيد نجد (وربما ما وراءها) فقط بل أيضاً عن إرادة مستقلة، وغير خاضعة لتحالفات أو التزامات خارجية، ومن ثَمّ استعداد للذهاب في المشروع إلى نهايته، وهذا ما حصل بالفعل.

لماذا كان الاختلاف؟

بعد استعراض روايتَي ابن غنام وابن بشر، وبعد التعرّف إلى الدلالة السياسية للحديث الذي دار بين الأمير والشيخ في لقاء الدرعية، وخاصةً الشرطين المذكورين، نأتي هنا لنتوقف عند الاختلاف بين هاتين الروايتين حول الشرط الثاني تحديداً. الهدف الأساس للتوقف هنا، هو محاولة الاقتراب من السبب أو الأسباب الممكنة لهذا الاختلاف، وعلاقة ذلك بالطبيعة السياسية للشرط الثاني، بشكل خاص. ربما إن الدكتور عبد الله العثيمين هو أوّل من انتبه إلى اختلاف ابن بشر عن ابن غنام في إيراده للشرط الثاني المتعلّق بالضريبة التي كان يدفعها أهالي الدرعية لأميرهم[٢٦]. لكن،

(٢٦) عبد الله الصالح العثيمين، **الشيخ محمد بن عبد الوهاب: حياته وفكره** (الرياض: دار العلوم، ١٩٧٩)، ص ٦١. النسخة المطبوعة من تاريخ ابن غنام التي يعتمد عليها العثيمين في هذا الكتاب هي الطبعة الصادرة في القاهرة عام ١٣٦٨هـ/ [١٩٤٨م].

الاستعراض السابق للروايتين، يكشف أنّ ابن بشر انفرد، أيضاً، بذكر بعض مما دار بين الشيخ وأمير العيينة في حين إنّ ابن غنّام لم يذكر شيئاً عن ذلك. وبالتالي؛ فإن الاختلاف بين الاثنين حول ما اشترطه محمد بن سعود، هو جزء من اختلاف أوسع بين روايتين لموضوع تاريخي واحد. وكما سيتّضح، لاحقاً، عند الاقتراب أكثر من نصّ كل من ابن غنام وابن بشر، نجد الكثير ممّا يميز أحدهما عن الآخر. فما كتبه ابن غنام، كان تاريخاً للدعوة أكثر منه تاريخاً للدولة. أما تاريخ ابن بشر فهو، على العكس من ذلك، من حيث إنه تاريخ للدولة وليس للدعوة. وهذا الاختلاف العام بينهما هو المصدر الأساس للاختلافات الأخرى، بما في ذلك الاختلاف حول الشرط الثاني. الأسوأ، كما أشير، أن الاختلاف يطال حتى النسخ المطبوعة والمختلفة لتاريخ كل منهما على حدة، وبشكل خاص تاريخ ابن غنام. ولم ينتبه الدارسون، كما يبدو، إلى أهمية هذا الاختلاف، وبالتالي؛ لم يأخذ حقه من الاهتمام.

ربما يعود الاختلاف إلى أنّ تاريخ ابن غنام لم يظهر حتى الآن، وبعد مرور ما يقرب من مئتي سنة على تأليفه في نسخة محقّقة تحقيقاً علمياً تمثّل مرجعاً موثوقاً، ويمكن الاطمئنان إليه بالنسبة إلى الباحثين والمؤرّخين. وهذا على عكس ما حصل لتاريخ ابن بشر، حيث توافرت له أخيراً نسخة محقّقة ومطبوعة وتعتبر، حالياً، أفضل مرجع لهذا التاريخ، خاصةً وأنّ «دارة الملك عبد العزيز» المؤسسة المعنية رسمياً بتاريخ الدولة السعودية هي التي نشرت هذه النسخة. أمّا تاريخ ابن غنّام فلا يزال مبعثراً بين نسخ مطبوعة كثيرة تختلف في ما بينها. كل منها مجرّد نسخة مطبوعة من دون تحقيق لإحدى مخطوطات كتاب ابن غنام المنسوخة عن المخطوطة الأصلية. هذا ما عدا النسخة التي حقّقها ناصر الدين الأسد. لكن، وكما أشرت، فإنّ الأسد لم يقف عند حدّ التحقيق، بل تجاوزه إلى أنّه قام بإعادة تحرير نص ابن غنام وأعاد صياغته ليخلّصه من أسلوب السجع المتكلّف والممل وأعاد ترتيب أبوابه مما جعله نصاً أكثر مقروئية بالنسبة إلى القارئ المعاصر كما يقول[٢٧]. وقد تبعثر تاريخ

(٢٧) يبدو أنّ أقدم النسخ المطبوعة من تاريخ ابن غنام هي النسخة المطبوعة في الهند، تأتي بعدها النسخة المطبوعة في القاهرة، والمشهورة بـ «طبعة البابطين». أما النّسخة الأحدث فهي تلك التي حقّقها وحررها ناصر الدين الأسد.

ابن غنّام بهذا الشكل، وذلك لعدم توافر نسخة محقّقة تحقيقاً علمياً تتناسب مع الأهمية التي يمثّلها هذا التاريخ. وهنا، قد يطرح بعضٌ سؤالاً منطقياً حول إن كان غياب الشرط الثاني من هذا التاريخ، يعود إلى أنّ النسخة الأصلية من مخطوط تاريخ ابن غنام لم تتضمّن هذا الشرط؟ أم أنّ هذا الشرط كان موجوداً في الأصل، لكنّه سقط نتيجةَ كثرة عمليات النسخ التي حصلت للمخطوطة الأصلية، وما ترافق مع ذلك من أخطاء في النسخ والنقل ثمّ التصوير والطباعة من دون تحقيق؟ وممّا يؤكّد مشروعية السؤال وإلحاحه أنّ النسخة التي حقّقها ناصر الدين الأسد، وهو باحث ومؤرخ مرموق، انفردت عن غيرها بإيراد الشرط الثاني. وقد ذكر الأسد أنه اعتمد، في تحقيقه، على مخطوطتين لتاريخ ابن غنام في دار الكتب القومية في القاهرة. الأمر الذي تطلّب كثيراً من البحث ومراجعة المخطوط والمطبوع من تاريخ ابن غنّام لحسم هذه المسألة بشكل مطمئن في هذا الاتجاه أو ذاك.

لكن، وكما أشرت من قبل، وبعد الاطلاع على النسخ المطبوعة لتاريخ ابن غنام وعلى المخطوطات المتوافرة له واتفاق هذه المخطوطات جميعها، بما فيها المخطوطتان اللتان اعتمد عليهما الأسد، على عدم ورود الشرط الثاني في أي منها، إلى جانب الشبهة المذكورة أعلاه والمحيطة بورود هذا الشرط في نسخة الأسد المحرّرة؛ فقد اتّضح لي من دون أدنى شك أنّ ابن غنام لم يتطرّق إلى الشرط الثاني في تاريخه. طبعاً هذا، لا يلغي الحاجة القائمة إلى نسخة محقّقة تحقيقاً علمياً شاملاً لهذا التاريخ، وإخراجه من فوضى التصوير والنسخ والتحرير والطبعات غير المحقّقة.

وبما أن أمر الاختلاف بين أوّل مؤرخَيْن للحركة والدولة حول موضوع بأهمية ما دار في اللقاء الأول بين الشيخ والأمير استقر على هذه الحال، يبقى سؤال لا بدّ من الإجابة عنه: هل عدم وجود الشرط الثاني في تاريخ ابن غنام يعني أنّ هذا الشرط لم يرد في حديث الأمير محمد بن سعود مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في لقاء الدرعية؟ بصيغة أخرى، هل عدم ورود الشرط الثاني لدى ابن غنام سبب كاف للاستنتاج بأن هذا الشرط لم يرد في لقاء الدرعية؟ تنبع أهمية هذا السؤال من

أهمية تاريخ ابن غنام باعتباره أقدم المصادر الأولية عن تاريخ الدعوة والدولة، وباعتبار أنّ مؤلّفه كان معاصراً للشيخ وكان أحد تلاميذه. ثم تأتي أهمية السؤال، أيضاً، من حقيقة أنّ الشرط نفسه ورد لدى ابن بشر، المصدر الثاني من حيث الأهمية والتسلسل الزمني، والأول من حيث المضمون لتاريخ الدولة. وقبل ذلك وبعده، تنبع أهمية السؤال من الأهمية الكبيرة للشرط الثاني ذاته، موضوع الاختلاف هنا. حقيقة أنّ الشرط الثاني لم يرد عند ابن غنام تعني أحد أمرين: إما أنّ محمد بن سعود لم يتطرّق إلى هذا الشرط أصلاً، أو أنّه طرح هذا الشرط فعلاً في حديثه مع الشيخ، لكن ابن غنام اختار، لسبب أو لآخر، استبعاده من تاريخه. وبالتالي؛ هل من الممكن بناءً على أن الشرط الثاني لم يرد عند ابن غنام، ووفقاً لطبيعة اللقاء الذي تمّ بين الأمير والشيخ، أنّ الأمير لم يتطرّق في حديثه مع الشيخ إلى هذا الشرط؟ هذا هو السؤال المركزي الذي تتمحور حوله إشكاليّة أنّ الشرط ورد عند أحد المؤرّخيْن وغاب عند الآخر.

نظراً إلى أننا لا نملك أدلّة واضحة ومباشرة تبرّر غياب الشرط الثاني لدى ابن غنام؛ فلا بد، والأمر كذلك، من الاعتماد في الإجابة عن السؤال السابق على مستندين. المستند **الأول**؛ مستند منهجي تاريخي يفرضه شحّ المعلومة، ويقوم على تحليل ما هو متوافر من معلومات ومعطيات أحاطت بتاريخ ابن غنام؛ لنرى إن كانت تبرّر الاستنتاج بأنّ هذا الغياب يعني أنّ الشرط الثاني كان غائباً عن لقاء الدرعية. المستند **الثاني**؛ الذي سنعتمد عليه في الإجابة، هو حقيقة أن ابن بشر ثبت هذا الشرط في تاريخه؛ ليعطي استنتاجاً مخالفاً يؤكد أنّ الشرط الثاني كان حاضراً وبقوّة في اللقاء. أيّهما الموقف الأرجح في هذه الحالة؟ بالاستناد إلى الأمر الأول، أي مستند المعطيات، نجد أنّ طبيعة لقاء الدرعية وموضوعه وما انطوى عليه من أهمية بالنسبة إلى الطرفين، وطبيعة الشرط الثاني، كما أوضحنا سابقاً، وأنّ هذا اللقاء جاء بعد لقاء الشيخ مع أمير العيينة، وعلى خلفيّة نشاطات الشيخ وإطلاقه لدعوته الإصلاحية قبل ذهابه إلى الدرعية. ذلك كله لا يتّسق مع الافتراض بأنّ الشرط الثاني لم يرِد في لقاء الدرعية، اعتماداً فقط على أنّ هذا الشرط لم يرد في تاريخ ابن غنام. بعبارة أخرى، إنّ غياب الشرط الثاني عند ابن غنام ليس دليلاً كافياً

للاستنتاج بأن محمد بن سعود لم يتناول الشرط الثاني، خاصة أننا لا نعرف، تماماً، وعلى وجه الدقة سبب هذا الغياب.

بل على العكس، المعطيات المتوافرة عن تلك الفترة، لا تترك مجالاً إلا لافتراض واحد، وهو أنّ غياب الشرط الثاني لدى ابن غنام يعود، أولاً وأخيراً، إلى سبب أو أسباب تتعلّق باختيارات المؤلّف نفسه، وبظروف كتابته لتاريخ دعوة الشيخ، وليس بالضرورة إلى عدم تطرّق محمد بن سعود إلى ذلك الشرط في لقائه الأول والتأسيسي مع الشيخ. فعلى عادة المؤرخين النجديين الأوائل، كان تناول ابن غنّام للقاء الدرعية مقتضباً جداً، وعلى عكس ما فعله مع موضوعات أخرى استرسل فيها وفصّل بعض أحداثها. فعل هذا، مثلاً، في تهمة أمير العيينة، عثمان بن معمر، بأنه كان يضمر العداوة والغدر بالدعوة ومن ثَمّ في حادثة قتله في المسجد وذهاب الشيخ بعد ذلك إلى العيينة لضبط الوضع هناك وتعيين أمير جديد لهذه المدينة. كما فعل الشيء نفسه، أيضاً، في موضوع هروب أمير الرياض، دهام بن دواس واستسلام المدينة بعد ذلك لقوّات الدرعية. ولم يعط ابن غنام أي إشارة إلى السبب الذي أساسه استند في ما اختار أن يذكره أو يستبعده أو أن يقتضب في تناوله لبعض الموضوعات، وأن يسترسل في موضوعات أخرى ويفصل فيها. ومن الموضوعات التي اختار أن يقتضب في تناوله لها، لقاء الدرعية والاتفاق الذي تمخض عنه. لا بد من أنّ هناك مبرراً ما لغياب الشرط الثاني من رواية ابن غنام. وبما أنّ عدم تناول أمير الدرعية للشرط الثاني، ليس بين هذه المبرّرات الممكنة، فإنّه يبقى المبرّر الأرجح يتعلّق بالمؤلف نفسه وخياراته، أو يتعلّق بالشيخ محمد بن عبد الوهاب ورؤيته للموضوع، أو كليهما معاً. فالاحتمال **الأول**؛ أنّ الشيخ، بحكم علاقته بابن غنام، وباعتبار أنّه كان أحد أهم المصادر التي اعتمد عليها في تاريخه، لم يذكر له هذا الشرط؛ لسبب كان يراه وجيهاً. هناك احتمال **آخر**؛ وهو أنّ الشيخ ربما ذكر الشرط الثاني لابن غنام، لكنّه طلب منه استبعاده من تاريخه. الاحتمال **الثالث**؛ أنّ ابن غنّام نفسه اجتهد واستبعد الشرط الثاني من تلقاء نفسه تقديراً منه لموقف الشيخ ووجهة نظره حيال الموضوع، وذلك انطلاقاً من طبيعة العلاقة التي كانت تربطه مع الأمير. والاحتمال **الأخير**؛ يبدو أنّه الأرجح؛ نظراً إلى أنه، **أولاً**، يتّفق مع توجّه استبعاد

البعد السياسي وتحييده من تاريخ الدعوة والدولة معاً، وهو التوجه العام الذي ظلّ يحكم كتابة هذا التاريخ. ويمثّل تاريخ ابن غنّام النموذج الأول لهذا الاستبعاد. **وثانياً**، ربما إنّ سكوت ابن غنّام عن الشرط الثاني يعود إلى أنّه يتعلق بموضوع الضريبة التي كانت تؤخذ من سكان المدينة، وهي ضريبة تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدعوة.

مهما يكن السبب وراء غياب الشرط الثاني من رواية ابن غنام، فإنّ ما ينبغي الانتباه له أنّ موضوع هذا الشرط ومضمونه يتعلّقان، بشكل مباشر، بالمستقبل السياسي لإمارة الدرعية، وبالتالي؛ فهو من الأهمية والخطورة حيث يصعب افتراض أن محمد بن سعود لم يتطرّق إليه في حديثه مع الشيخ، وهما على عتبة إبرام اتفاق يتعلّق بمستقبل إمارة الدرعيّة ومستقبل دعوة الشيخ والترابط الوثيق في ما بينهما. وعليه؛ فالشرط الثاني، ليس من النوع الذي يمكن إغفاله وعدم تناوله في لقاء تأسيسي انتهى باتفاق على مشروع سياسي كبير حول مقاييس المرحلة، ولم يخل حينها من المغامرة. وكما رأينا يتعلّق موضوع هذا الشرط بمسائل مهمة واستراتيجية، بالنسبة إلى طرفي اللقاء. فـ «القانون» أو الضريبة التي كان يأخذها محمد بن سعود من أهل الدرعيّة تمثّل المصدر الرئيس لدخل إمارته. ومن حيث إنه كان على وشك التوصّل إلى أهمّ وأخطر اتفاق حول مستقبل الإمارة، لا بد لأمير الدرعية من معرفة مصير هذه الضريبة في المخطّط الدعوي للشيخ. وفي هذا السياق، تبدو رواية ابن بشر أقرب لطبيعة اللقاء وأكثر اتساقاً مع مسار الأحداث بعد ذلك من رواية ابن غنام؛ حيث تأتي في رواية ابن بشر مسألة «الغنائم» كما وردت على لسان الشيخ بشكل طبيعي، وذلك لأنّها مرتبطة، **أولاً**، بطبيعة دعوة الشيخ ومستقبلها، **وثانياً**؛ لأن الشيخ طرحها كمصدر مالي بديل عن الضريبة التي كان يأخذها الأمير من أهالي الدرعية. و«الفتوحات» أو عملية التوحيد السياسي هي الآليّة الوحيدة التي تفرض نفسها لتأسيس الإطار السياسي لتطبيق مبادئ الدعوة، والشيخ بحكم تخصّصه واطّلاعه على التاريخ الإسلامي يعرف ذلك. ومن المنطلق نفسه، يعرف الشيخ، أيضاً، أنّ طبيعة الدعوة الإسلامية كرسالة عالمية لا يمكن اقتصار النطاق السياسي لتطبيق مبادئها على الدرعية من دون غيرها. وبالتالي؛ من البدهي الافتراض هنا أنّ الشيخ كان يدرك، بحكم دوره كمصلح وناشط

سياسي وكعالم في أمور الشرع ومطّلع على التاريخ الإسلامي، أنّ تطبيق الشريعة أمر يتجاوز حدود الدرعية بكثير. وإذا كان الشرط الثاني ينطوي على مسائل بهذه الأهميّة والخطورة؛ فإنه من المستبعد الافتراض أنه لم يتمّ التطرق إليها في لقاء الشيخ والأمير.

صحيح أنّ ابن غنام كان أقرب للحدث من ابن بشر، بحكم معاصرته للشيخ وأنه كان أحد تلاميذه، وكتب تاريخه بتشجيع من الشيخ نفسه وربما تحت إشرافه، وبالتالي؛ من المفترض أن تكون روايته للأحداث أكثر دقة من رواية ابن بشر، هذا ممكن. ولكن الذي يهمنا هنا لا علاقة له بمسألة الدقة من عدمها. فالدقة تتعلق بطبيعة مصدر المعلومة وعلاقة المؤلف بهذا المصدر ومن ثَمّ مدى اطّلاعه على المعلومة وعلاقة ابن غنام بالشيخ الذي هو الطرف الثاني في لقاء الدرعية، تجعله في موقع من يفترض أنه عرف حقيقة مسألة الشرط الثاني. وبما أنّه لم يذكر شيئاً عن حجم ما كان يعرفه عما دار في لقاء الدرعية أو إن كان ما ذكره هو كل ما يعرفه أو جزء مما يعرفه عن ذلك، فإنّ غياب الشرط الثاني من روايته لا يعني، بالضرورة، أنّه عرف عن هذا الشرط أو لم يعرف شيئاً. ربما إنّ الشيخ أطلعه شيئاً عن الشرط الثاني، وربّما لم يأت معه على ذكر أي شيء عن هذا الموضوع. وعليه فإنّ ما يهمّنا في هذه الحالة أبعد وأكثر تعقيداً من مسألة الدقة وعدمها. ما يهمنا أكثر من ذلك، هو السبب أو الأسباب وراء غياب هذا الشرط بكامله. وربما ينبغي، هنا، ملاحظة أنّ غياب الشرط الثاني من رواية ابن غنام، هو جزء من نمط في التأليف سار عليه في تاريخه. فإلى جانب ذلك، غابت عن رواية ابن غنام أحداث وموضوعات أخرى لا تقلّ أهمية. مثلاً، لم يذكر ابن غنّام في تاريخه، كما رأينا، شيئاً على الإطلاق ولو بعض تفاصيل ما دار في لقاء الشيخ مع أمير العيينة، عثمان بن معمر. ولعلّه من الواضح، أنّ هذا لا يعني أن لقاء العيينة لم يتناول أي شيء يستحق التسجيل للتاريخ. الأمر الذي يشير إلى التزام المؤلّف بمعايير في اختيار مادة كتابه مرتبطة بأسباب ومبرّرات لا علاقة لها بالدقة، قدر علاقتها بخيارات المؤلّف التي فرضتها الظروف السياسية التي أحاطت بكتابته لتاريخه. ثم إن قرب ابن غنام من الحدث، وعلاقته المتينة بالشيخ ربما لم تكن، كما يبدو، مفيدة له بالنسبة إلى هذا الموضوع تحديداً. وعلى العكس، ربما شكلت نوعاً من القيد على ابن

غنام نظراً إلى الاعتبارات السياسية المرتبطة بظروف الشيخ، مصدر ابن غنام الأساس، وبظروف المرحلة الأولى لتأسيس الدولة.

انطلاقاً من ذلك، يبدو أنّ تجاهل ابن غنام ذكر ما دار في لقاء العيينة متسقاً مع عدم إيراده الشرط الثاني لمحمد بن سعود في لقاء الدرعية؛ حيث إنه في كلتا الحالتين كان الموضوع الغائب عن الرواية ذا طابع سياسي. اتساق ابن غنام، هنا، يوحي بأنّه، في كلتا الحالتين، كان يتصرّف بإيحاء ذاتي أو باقتراح مباشر أو توجيه من الشيخ نفسه. وهذا احتمال ينبغي عدم استبعاده؛ لأنّ الشيخ كان الطرف الثاني في كلا اللقائين، وابن غنام، كما ذكرنا، كان أحد تلاميذ الشيخ المقرّبين. ولا شك في أنّ الطبيعة السياسية لكلا اللقائين وما دار فيهما من اتفاقات وشروط، جعل موضوع لقاء الدرعية ذا حساسية سياسية في الثقافة النجدية حينها، وهي ثقافة كانت بعيدة عن التسييس. ربما إنّ ابن غنام استبعد الشرط الثاني من روايته مراعاةً لهذه الحساسية السياسية. في السياق نفسه، ربما إنّ ابن غنام رأى أن قاعدة «المجالس أمانات»، الملزِمة للشيخ، ملزمة له أيضاً؛ فلو إنه تناول في تاريخه تفاصيل ما دار في لقاء الدرعية، سوف يفهم منه أن مصدره الوحيد، في ذلك، هو الشيخ نفسه ولا أحد سواه. ونظراً إلى علاقة ابن غنّام به، ربما إنّ الشيخ كان يرى، في ذلك، شيئاً من الحرج السياسي له، خاصة أنه ارتبط في نهاية لقاء الدرعية بتحالف نهائي مع أمير هذه البلدة. ومن ناحيته، ربما إنّ ابن غنّام أخذ تلك الاعتبارات كلها في حسابه عندما شرع في تأليف كتابه؛ مراعاةً لظروف شيخه وللظروف المحيطة بلقاء الدرعية كذلك. من ناحية أخرى، ربما إنّ ابن غنام كان ينفذ رغبة الشيخ وتوجيهاته في استبعاده للشرط الثاني.

بعض الإشارات الواردة في المقدّمة التي كتبها ابن غنام توحي أنّ مبدأ فكرة كتابه ربما تعود إلى الشيخ نفسه، وأنّه، بعد اتفاقهما على ذلك، كان للشيخ دور في عملية تأليف الكتاب وربما في اختيار موضوعاته؛ حيث يذكر ابن غنام أنّ الشيخ كان «يعزم عليه» للشروع في التأليف «من دون تأخير»، مما يعني، في الغالب، أنّ الشيخ هو الذي طلب من ابن غنام تسجيل تاريخ الدعوة. وبالتالي؛ من الطبيعي أن يلحّ على ابن غنام بالإسراع في تنفيذ المهمة. وهذا يتفق، تماماً، مع شخصيّة الشيخ والدور الذي اضطلع به، منذ

بداية الحركة وحتى قيام الدولة. فكان من طبيعة الشيخ المثابرة على العمل والسرعة في إنجازه. من ناحية ثانية كان من المهام التي التزم بها الشيخ، في أثناء دعوته قبل قيام الدولة وبعدها، التصدّي للحملة السياسية والأيديولوجية التي كانت تتعرّض لها الدعوة والدولة معاً، كما يتّضح، بشكل خاص، في رسائله الشخصية، وهي رسائل كثيرة(٢٨). ولا يستبعد أنّ تأليف كتاب عن تاريخ الدعوة، كان يعتبر، في نظر الشيخ، جزءاً لا يتجزّأ من التصدي لتلك الحملة. يذكر ابن غنام أنّه تلقن «تاريخ المعارك ممن حوى في الصدق رياسة وتصديراً»(٢٩)، وهو، في الغالب، يشير بذلك إلى الشيخ كمصدر أساس اعتمد عليه في كتابة هذا الجزء من تاريخه المتعلق بمعارك الدولة. لكن هل اقتصرت استفادة ابن غنام من شيخه على تلقيه تاريخ المعارك فحسب؟ وهل كان الشيخ مصدراً أساساً لتاريخ معارك الدولة؟ ثم ما هي علاقة ذلك كله بموضوعنا؟

من المهمّ الإشارة، هنا، إلى أنّ كتاب ابن غنام تطغى عليه الموضوعات العقدية، ولغته لغة دينية مسجوعة، ولذلك فهو، كما أشرت، كتاب تاريخ للدعوة وليس تاريخاً للدولة تماماً. والحقيقة أن المساحة التي تحتلها المادة التاريخية هي الأصغر في الكتاب. المساحة الأكبر مخصصة للمادة الدينية العقدية التي تدور حول حياة الشيخ ورسائله الشخصية ومبادئ دعوته (أنظر لاحقاً). هذا يعني بأنّ أهمية الشيخ كمصدر لكتاب ابن غنام، تتجاوز موضوع تاريخ المعارك بكثير؛ لأنّ سيرة الشيخ ورسائله الشخصية وفتاواه وآراءه حول مفهومي «التوحيد» و«الشرك»، هذا كله، لا بد من أن ابن غنام أخذ، على الأقل، أغلب مادته من الشيخ مباشرة أو من كتاباته. وإذا كان لقاء الشيخ ثم اتفاقه مع كل من ابن معمر ومحمد بن سعود جزءاً من سيرته الشخصية، فالأرجح أنّ ابن غنام اعتمد، في روايته هذا الجزء من سيرة الشيخ على الشيخ نفسه، على الأقل بشكل

---

(٢٨) في جميع رسائله كان الشيخ يرد على المعارضين لدعوته، ويحاول شرح طبيعتها للمتشككين فيها. انظر: محمد بن عبد الوهاب، **مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب**، أعدّها وصنفها عبد العزيز بن زيد الرومي [وآخرون] (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ج ٥: **الرسائل الشخصية**.

(٢٩) ابن غنام، **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام** (طبعة الهند)، ص ٤.

أساس. وفي هذه الحالة، من الأرجح أن ابن غنام أخذ عن الشيخ روايته عن اللقاءين بالصيغة التي كان يراها الأخير. أما بالنسبة إلى كون الشيخ مصدراً لمعارك الدولة؛ فإن في ما قاله ابن بشر عن طبيعة الدور الذي اضطلع به الشيخ وحجمه، يسلّط ضوءاً كاشفاً حول هذا الموضوع؛ حيث يقول: «كانت الأخماس والزكاة وما يجبى إلى الدرعية من دقيق الأشياء وجليلها، كلّها تدفع إليه [إلى الشيخ]، يضعها حيث يشاء، ولا يأخذ عبد العزيز ولا غيره من ذلك شيئاً إلا عن أمره. فبيده الحل والعقد، والأخذ والإعطاء، والتقديم والتأخير، ولا يركب جيش ولا يصدر رأي من محمد بن سعود، وعبد العزيز [ابن محمد] إلا عن قوله ورأيه»[٣٠].

مؤدّى ما يقوله ابن بشر في هذا الاستشهاد هو أنّ دور الشيخ كان يتجاوز المجال الديني إلى الشؤون المالية والعسكرية للدولة. وبالتالي؛ من الطبيعي أنّ الشيخ كان مصدراً مهماً اعتمد عليه ابن غنام لتأريخ معارك الدولة. ولأنه كان الأب الروحي للدولة، وشيخها الأول، وكان كما وصفه ابن غنام «ممن حوى في الصدق رياسة وتصديراً»، وهو ما يضيف إلى مصداقية الشيخ في نظر ابن غنام، ويبرّر اعتماده عليه كمصدر مهم لتاريخه. لكن، ما يقوله ابن بشر يتضمّن، أيضاً، أنّ الشيخ كان مرجعاً في الشأن السياسي للدولة بقدر يبدو أنه لم يكن أقل من مرجعيته الدينية. وعليه، إذا جمعنا حقيقة أنّ كتاب ابن غنام هو، في الأساس، عن الشيخ ودعوته، مع طبيعة علاقة المؤلّف بالشيخ، ثم موقع الشيخ المركزي في تأسيس الدولة وإدارتها بعد ذلك، يفضي بنا إلى نتيجتين: **الأولى**؛ أن الشيخ لم يكن بالنسبة إلى ابن غنام مصدراً لما يتعلّق بحياته وسيرته فحسب، بل كان أحد أهم المصادر، وربما كان مصدراً رئيساً اعتمد عليه في الحصول على المعلومات التي يغلب عليها الطابع التاريخي، مثل معارك الدولة أو التي كان الشيخ طرفاً فيها وذات طابع سياسي، مثل اتفاق الشيخ مع محمد بن سعود. النتيجة **الثانية**؛ أن دور الشيخ، على الأرجح، لم يقتصر فقط على دفع ابن غنام وتشجيعه على

---

(٣٠) ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (طبعة الدارة)، ج ١، ص ٤٦. مرة أخرى لا بد من الإشارة، هنا، إلى أنّ هذا الاستشهاد موجوداً، بنصه تقريباً، في النسخة التي حقّقها وحرّرها ناصر الدين الأسد، انظر: ابن غنام، **تاريخ نجد** (نسخة الأسد)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

الشروع في تأليف تاريخه، بل ربما تجاوز ذلك إلى نوع من الإشراف على هذه العملية. ومن هذه الزاوية، دخلت الاعتبارات التي تخصّ الشيخ بحكم موقعه السياسي والديني في خيارات المؤلف. وهي اعتبارات يبدو أنها فرضت ما ينبغي إدخاله أو استبعاده من المادة التاريخية لكتاب ابن غنام، بما في ذلك اتفاق الشيخ مع أمير الدرعية، ودوره في تأسيس الدولة وإدارتها.

طبعاً، لا نعرف، على وجه التحديد، متى بدأ ابن غنام في تأليف كتابه، لكن من الواضح أن ذلك حصل قبل وفاة الشيخ عام ١٢٠٦هـ بسنوات عديدة. وقد توقّف ابن غنام في تاريخه عند أحداث العام ١٢١٢هـ، أو بعد وفاة الشيخ بست سنوات. ومن هذا، يبدو أنّ علاقة الشيخ بعملية تأليف كتاب ابن غنام، على الأقل في مراحله الأولى أو بالأجزاء التي كتبت قبل وفاته، أمر وارد جداً، بناءً على الإشارات السابقة وبناءً على العلاقة المتينة أو علاقة الأستاذ بتلميذه والشيخ بأحد أتباعه التي كانت تربطه بالمؤلف. وتعزّز هذه المعطيات فرضية أنّه كان للشيخ تأثير مباشر في خيارات ابن غنام في ما ينبغي إضافته إلى تاريخه أو استبعاده منه، وخاصة ما تعلق منها بلقاءات الشيخ مع ابن معمر وابن سعود، وبكتابة تاريخ المعارك التي شارك الشيخ في التجهيز لها وفي إدارتها. مرة أخرى، نلجأ إلى ابن بشر، ونجد ملاحظة قد تكون ذات صلة هنا؛ حيث يقول في نهاية عرضه لسيرة حياة الشيخ «فلما فتح الله الرياض. . . واتسعت ناحية الإسلام، وأمنت السبل، وانقاد كل صعب من باد وحاضر، جعل الشيخ الأمر بيد عبد العزيز بن محمد بن سعود، وفوّض أمور المسلمين وبيت المال إليه، وانسلخ منها، ولزم العبادة وتعليم العلم»[٣١]. ويقصد بقوله: «انسلخ منها»، أي من شؤون الدولة، وتفرّغ للعلم والتدريس والكتابة. ولا يستبعد هنا، أنّ إشراف الشيخ على تأليف ابن غنام لكتابه كان من ضمن التفرّغ للعلم والكتابة. وإذا كان فتح الرياض؛ بحسب ابن غنام وابن بشر، كان في عام ١١٨٧هـ، فإن تفرّغ الشيخ يكون قد بدأ قبل وفاته بما لا يقل عن تسع عشرة سنة. وهي فترة

(٣١) ابن بشر، المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

طويلة جداً تسمح للشيخ بمواصلة نشاطه العلمي، بما في ذلك الإشراف على تلاميذه.

من ناحية ثانية، مع الأهمية التي لا يمكن التقليل منها لتاريخ ابن غنام، فإن تاريخ ابن بشر هو المصدر الثاني من حيث الأهمية، من بين المصادر الأولية لتاريخ الدعوة والدولة. والحقيقة، كما سنبين لاحقاً، أنّ تاريخ ابن بشر هو المصدر الأول لتاريخ الدولة وليس تاريخ ابن غنام. كان ابن بشر متأخراً عن ابن غنام وألّف تاريخه بعد وفاة الأخير، بما لا يقلّ عن ثلاثين سنة، وهو أمر كما يبدو استفاد منه في كتابة تاريخه؛ حيث جاء ابن بشر إلى الدرعية عام ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م، عندما كان صبياً لا يتجاوز عمره ١٤ سنة، وذلك في عهد الإمام الثالث للدولة السعودية الأولى، سعود بن عبد العزيز بن محمد. وتعلّم على يد مجموعة من علماء الدرعية، من بينهم الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وهو بذلك، كان قريباً في سن مبكرة من طبقة رجال الدين، أهمّ مكونات طبقة النخبة في عاصمة الدولة الأولى. وقد ترسّخت علاقته، لاحقاً، بهذه الطبقة، خاصة في زمن الدولة السعودية الثانية. وكان بعض هذه الطبقة على علاقة مباشرة، أو مقرباً من الطبقة الحاكمة، أو ينتمي إلى هذه الطبقة مثل أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب. بالإضافة إلى ذلك، شهد ابن بشر سقوط الدولة السعودية الأولى في عهد الإمام الرابع والأخير للدولة، عبد الله بن سعود، كما شهد قيام الدولة السعودية الثانية بقيادة مؤسّسها، تركي بن عبد الله. وكان معاصراً للكثير من أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأحفاده[٣٢]، وقد ألّف كتابه في مرحلة الدولة السعودية الثانية، وتحديداً في عهد الإمام فيصل بن تركي. وتذكر بعض المصادر أنّ ابن بشر كان مقرّباً من الإمام تركي بن عبد الله ومن ابنه فيصل[٣٣].

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦ ـ ١٩١.

(٣٣) عبد العزيز العبد الله الخويطر، **عثمان بن بشر: منهجه ومصادره** (الرياض: [مؤسسة الجزيرة]، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، ص ١٦، وعبد الله بن عبد الرحمن صالح البسام، **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، ٦ ج، ط ٢ (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ج ٥، ص ١١٦. يعتمد الخويطر والبسام، هنا، على ما ذكره ابن بشر في تاريخه عن لقاءاته بالإمام فيصل بن تركي. انظر: ابن بشر، المصدر نفسه، (طبعة الدارة)، ج ٢، ص ٢٣٥ و٢٥٦.

ثلاث نقاط مهمة وذات صلة، يمكن استخلاصها من هذه المعلومات عن الظرف التاريخي الذي عمل فيه ابن بشر على تأليف كتابه **عنوان المجد**. وهي نقاط سمحت لابن بشر بالاستفادة من ظروف المرحلة التي عاصرها، وكتب فيها تاريخه، وهي ظروف جعلته في موقع تاريخي أفضل من ابن غنام.

النقطة **الأولى**؛ إن انتماءه إلى النخبة، في تلك المرحلة من تاريخ نجد، يعني أنه كان قريباً من أهم المصادر اللصيقة بتاريخ الدولة ونشأتها. وهي مصادر لم تكن أقل أهمية ومصداقية من تلك التي اعتمد عليها ابن غنام. وقد أشار ابن بشر، في تاريخه، أكثر من مرة إلى بعض هذه المصادر التي أخذ عنها بعض الأحداث التي جاء على ذكرها(٣٤).

النقطة **الثانية**؛ إن عصر ابن بشر البعيد من عصر الشيخ وابن غنام انطوى على ظروف سياسية تختلف عما كان سائداً زمن ابن غنام. فعندما جاء ابن بشر إلى الدرعية عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، كان قد مضى على لقاء الدرعية حوالى سبع وستين سنة. وبما أن ابن بشر ألّف كتابه، بعد ذلك، في زمن فيصل بن تركي، الإمام الثاني للدولة الثانية، يكون قد مضى، حينها، على لقاء الدرعية أكثر من ثمانين سنة. بعد هذه المدة الزمنية الطويلة، تراجعت على الأرجح الحساسية السياسية التي كانت تحيط بملابسات لقاء الدرعية، بفعل التقادم الزمني، وتغيّر الظروف السياسية، بعد قيام الدولة واتساعها. من ناحية أخرى، فإنّ هذه المسافة الزمنيّة الطويلة التي كانت تفصل ابن بشر عن الشيخ، جعلته في حلّ من الاعتبارات السياسيّة المشار إليها، والتي يبدو أنها وضعت شيئاً من القيد والحدّ على رواية ابن غنام للأحداث.

النقطة **الثالثة**؛ من المتوقّع، في أثناء إقامة ابن بشر في الدرعية، أنّ اللقاء بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، كان من الموضوعات الحيويّة التي كانت مثار أحاديث وروايات كثيرة، في مجتمع الدرعية عن نشأة الدولة، وما ارتبط بها من أحداث وحكايات، خاصة بين رجال الدولة والفقهاء. ومن ثَمّ يمكن القول إنّ موضوع هذا اللقاء التأسيسي،

(٣٤) ابن بشر، المصدر نفسه (طبعة الدارة).

خضع لنوع من النقد والغربلة العفوية، مما أتاح لابن بشر معلومات ومصادر إضافية لم تتوافر لابن غنام، مكّنته، في الأخير، من المقارنة ثم الاختيار.

الشاهد هنا، أنّ الظرف الزمني لابن بشر، ومعاصرته للدولتين الأولى والثانية، وقربه من المصادر اللصيقة بتاريخ الدولة، ذلك كله، يرجّح أنّ رواية ابن بشر عن لقاء الدرعية هي الأقرب للدقة من رواية ابن غنام. ولا بد من أن ابن بشر، بحكم اهتمامه وحبّه للتاريخ، كما يؤكّد في مقدّمة كتابه، عمل على الاستفادة من علاقته بالنّخبة وبالطبقة الحاكمة في كل من الدرعية والرياض، إلى جانب مصادر أخرى، في الحصول على المادة التاريخية لكتابه، وللتثبّت من صحة بعض الروايات، ومن بينها تلك المتعلّقة بلقاء الدرعيّة وما تمّ تناوله فيه من أحاديث وشروط. وهو ما يبدو أنه دفع ابن بشر إلى الثقة في الذهاب إلى حدّ الاختلاف مع تلميذ الشيخ المقرّب، وتثبيت أنّ لقاء الدرعية جاء على ذكر الشرط الثاني، وليس العكس، كما يبدو عليه الأمر في رواية ابن غنام. ومع أنّه لم يشر إلى ذلك مباشرة، فإنّ ابن بشر قرأ تاريخ ابن غنام، وكان يعرف أنّ الشرط الثاني لم يرد لديه. وعلى الرغم من ذلك، ومع معرفته بمكانة ابن غنام، وبأسبقيّته، إلا أنه اختار أن يختلف معه، وأن يورد الشرط الثاني في روايته، وبشيء من التفصيل، أيضاً. الأمر الذي يشير إلى أنّ ابن بشر كان مطمئناً لمصداقية المصادر التي اعتمد عليها، ولدقة الرواية التي اعتمدها في كتابه، خاصةً ما يتعلّق منها بموضوع الشرط الثاني.

إلى جانب الطبيعة السياسية للشرط الثاني وعلاقة ابن غنام بالشيخ، وارتباط ذلك بالاختلاف بين روايتي أول «مؤرّخَيْن» للدولة السعودية، هناك عامل آخر وراء هذا الاختلاف بين الاثنين، وهو الاختلاف البيّن في طبيعة كتاب كل من ابن غنام وابن بشر، والوجهة السياسية لكل من هذين الكتابين. فمع إنّ كتاب ابن غنام هو مصدر مهم لتاريخ الحركة الوهابية والدولة، إلا أنه، كما أشرت، ليس، في المقام الأول، كتاب تاريخ بالمعنى المتعارف عليه لمصطلح تاريخ. يتكون الكتاب من قسمين ويجمع بين دفتيه المادة التاريخية إلى العرض العقدي لفكر الشيخ ومبادئ دعوته. لكن المادة المتعلّقة بفكر الشيخ ودعوته ورسائله الشخصية وفتاويه تحتل القسم **الأول** والأكبر حجماً من الكتاب. أما

القسم الثاني، وهو الأصغر حجماً، فيغطّي المادة التاريخية من الكتاب، بما في ذلك، سيرة مختصرة للشيخ وتدوين المعارك التي خاضتها الدولة. إذا أخذنا ذلك في الاعتبار، يمكن القول إن كتاب ابن غنام هو، في الحقيقة، تاريخ لدعوة الشيخ، لا يتجاوز كثيراً لا في هدفه ولا في سياقه، حدود تاريخ الدعوة بما هي دعوة إصلاح ديني. وهو، في ذلك، ليس تاريخاً للدولة كعملية سياسية واجتماعية، بقدر ما هو، في أغلبه، عرض مطول للفكرة الدينية للدعوة، ولتاريخ حياة صاحب الدعوة وفكره.

العنوان الطويل الذي أعطاه ابن غنام لكتابه وهو **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام**، يعكس، بشكل واضح، المضمون العقدي والدعوي وليس التاريخي لمادة الكتاب؛ حيث يتضمّن هذا العنوان معنى أنّ الكتاب، في الأساس، عرض لفكر «الإمام»، أو الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثمّ «تعداد غزوات ذوي الإسلام». والتقسيم الذي اعتمده ابن غنام لفصول كتابه، والمضمون الفكري لكل فصل، يتفق، تماماً، مع ما جاء في العنوان. **فالقسم الأول** من الكتاب الذي يمكن وصفه بالقسم النظري، يتكوّن من خمسة فصول: الفصل **الأول**؛ وصف لحالة الشرك التي يرى المؤلف أنها كانت سائدة في نجد إبّان ظهور دعوة الشيخ. والفصل **الثاني**؛ يتناول نسب الشيخ و«مبدأ أمره وما جرى عليه في قيامه بتلك الدعوة. .». والفصل **الثالث**؛ يتضمّن بعض رسائل الشيخ التي أرسلها إلى «بعض البلدان، وإلى بعض خواص الإخوان». ويذكر ابن غنام أنّه ترك كثيراً من تلك الرسائل لئلا يطول الكتاب. أما الفصل **الرابع**؛ فخصّصه المؤلّف لـ «ذكر شيء من المسائل التي سئل عنها (فتاوي الشيخ)». والفصل **الخامس** تضمن، بحسب المؤلف «ذكر بعض كلامه (الشيخ) على القرآن، وما فتح به عليه في متفرق الآي من البيان [التفسير]. .» أما **القسم الثاني** من كتاب ابن غنام، أو القسم التاريخي، فهو بعنوان «تعداد غزوات ذوي الإسلام»، ولا يتجاوز فصلاً واحداً يسرد فيه المؤلف، بإسلوب الحوليات، المعارك أو الفتوحات التي انطلقت بعد اتفاق الدرعية[٣٥]. في هذا السرد، كان اهتمام المؤلّف واضحاً

---

(٣٥) هذا التقسيم مأخوذ من مقدمة الكتاب للمؤلف. انظر: ابن غنام، **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام** (طبعة الهند).

بإبراز دور الشيخ كمصلح كان يشارك في قيادة الجهاد؛ لإقامة الدولة وصولاً إلى تطبيق مبادئ الدعوة. واللافت أنّ الذي جاء على ذكر ختام هذه المسيرة ليس ابن غنام وإنما ابن بشر، كما رأينا في حديثه، عن انسحاب الشيخ من النشاط السياسي، بعد وفاة محمد بن سعود، وبعد أن فتح الله الرياض. . . واتسعت ناحية الإسلام[٣٦]. المهم أنّه، من حيث إن الجانب التاريخي من الكتاب والمتعلّق بقيام الدولة هو الأقل حجماً، بشكل لافت، مقارنةً مع المساحة الكبيرة التي يشغلها تاريخ الدعوة، يمكن القول إنّ ما كتبه ابن غنام هو تاريخ للدعوة، قبل أن يكون تاريخاً للدولة.

أهمية ذلك بالنسبة إلى موضوعنا، أن اختيار ابن غنام أن تكون خطته وهدفه في تأليف تاريخه على هذا النحو، فرضت أن يكون اهتمامه منصبّاً، بشكل رئيس، على كل ما يتعلق بأحداث الدعوة، وصاحب الدعوة، وبشكل خاص، على الجانب الديني لها: الدعوي والجهادي. وفي هذا الإطار، من المتوقّع أنّ يكون ابن غنام قد رأى أنّه ليس هناك حاجة أو مبرر للالتفات إلى الجوانب الأخرى المتعلّقة بالجانب السياسي للدعوة أو الشروط السياسية التي سبقت اتفاق الشيخ مع الأمير. وهذه إلى جانب، أنّه لا ضرورة فيها لكتاب تاريخ، بمثل هذا التوجه، فإنها تنطوي على حساسيات سياسية لا لزوم لها، وربما لا تسمح بها الظروف التي أحاطت بتأليف الكتاب. وفي هذا، كان ابن غنّام يعبّر عن موقفه وقناعته وعن طبيعة المرحلة التي كان ينتمي إليها. فبما أنه كان من تلاميذ الشيخ، فهذا يعني أنّه كان يشعر بالولاء لأستاذه. لكنّ ذلك يعني، أيضاً، أنّ ابن غنام كان ينتمي إلى سلك المشايخ أو رجال الدين، وبالتالي؛ إلى مناط اهتمامهم المباشر، وطريقتهم في التأليف. وإذا أضفنا إلى ذلك، أنّ الثقافة الدينية في نجد في زمن ابن غنام، كانت هي الصيغة الفكرية الوحيدة للتعبير، يتّضح أن تاريخ ابن غنام، برؤيته الدينية الطاغية، كان شكلاً من أشكال التعبير عن مرحلته التاريخية. والأرجح، في هذا الإطار الثقافي الديني، أنّ الجانب السياسي لموقع الشيخ ودوره في لقاء الدرعية، وفي تأسيس الدولة بعد ذلك، كان له حساسية تقتضي

(٣٦) انظر الهامش الرقم (٢٨) في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

مراعاتها، خاصةً ما تعلّق منها بلقاء الدرعية، من قبل المقرّبين من الشيخ. وهذا ما يبدو أنّ ابن غنام أخذه في الاعتبار، عند تناوله هذا الموضوع، تحديداً.

في المقابل، نجد أنّ كتاب ابن بشر هو تاريخ للدولة، وليس تاريخاً للدعوة. وهو، في هذا، أول كتاب مخصص، بشكل حصري تقريباً، لتاريخ الدولة السعودية، وبشكل خاص، لتاريخ القادة من آل سعود في الدولتين الأولى والثانية. ومن حيث إنه أفرد قسماً خاصاً بما أسماه «السوابق»، أو سلسلة الأحداث التي سبقت ظهور الحركة الوهّابية، يجوز القول إنّ تاريخ ابن بشر، هو بشكل أو بآخر، سجل تاريخي لعملية تشكّل السلطة أو الدولة المركزية، في وسط نجد. ومثلما كان عنوان تاريخ ابن غنّام معبّراً عن مضمونه ووجهته الفكرية، جاء العنوان الذي اختاره ابن بشر لتاريخه **عنوان المجد في تاريخ نجد**؛ ليعبر هو الآخر عن مضمون الكتاب ومادته، كتاريخ للدولة قبل أي شيء آخر. والحقيقة، أنّ العنوان الذي اختاره ابن بشر لكتابه، هو، في شكله ومضمونه، عنوان سياسي، وأبعد ما يكون عن المضمون الديني. فكلمة «المجد» في العنوان لا تأتي، هنا، لمجرد استكمال صيغة السجع الواضحة فيه فحسب، بل أراد المؤلّف الإشارة، من خلالها، إلى المجد السياسي الذي وصلَ ذروتَه؛ بقيام الدولة ونجاحها في فرض سلطتها على أغلب أرجاء الجزيرة العربية. يؤكّد ابن بشر هذا الملمح، كأحد الأهداف التي دفعته إلى كتابة تاريخه، وذلك، في مقدمة الجزء الأول من كتابه؛ حيث يقول: «ثم إن نفسي لم تزل تتوق لمعرفة وقائعهم وأحوالهم [قادة الدولة السعودية]، وجيوشهم العرمرمية وقتالهم. فإنهم هم الملوك [لاحظ مفردة الملوك السياسية] الذين حازوا فضايل المفاخر، وذلّ لهيبتهم كل عنيد من باد وحاضر، وملؤوا هذه الجزيرة بإدمان سيف قهرهم، كما ملؤوها بسيل عدلهم وبرهم .... وبطلت في زمانهم جوايز [خوات] الأعراب على الدروب فلم يجسر أحد من سراقهم وفسقتهم فضلاً عن رؤسائهم أن يأخذ عقالاً فما فوقه من الأثمان، فسمّوها الأعراب سنين الكما لأنهم كموا عليهم عن جميع المظالم الصغار والجسام، فلا يلقى بعضهم بعضاً في المفازات المخوفات إلا بالسلام عليكم وعليكم السلام، والرجل

يجلس ويأكل مع قاتل أبيه وأخيه كالإخوان، وزالت سنين الجاهلية، وزال البغي والعدوان...»[٣٧]، في هذا الاستشهاد يعبّر ابن بشر عن إعجابه بقادة الدولة، والإشادة بنجاحهم في بسط نفوذها على أرجاء الجزيرة العربية. وبما أنّ الأمن هو الوظيفة الأولى للدولة، والمعيار الأهم لمدى سلطتها وهيبتها، يؤكد ابن بشر في مقدّمته، غير مرة، النجاح الباهر للدولة السعودية في نشر الأمن وتثبيته في أنحاء الجزيرة العربية. ومن أبرز معالم ذلك، بحسب ما يقول، إن الدولة حلّت محل القبيلة وما مثلته من «مظالم وتعديات وخوات»، ونفلات لحالة الأمن، وإنها استبدلت بذلك سلطتها الواسعة ونفوذها على الجميع في سبيل فرض الأمن، ونشر العدل في أرجاء الجزيرة.

والحقيقة أنّ موقف ابن بشر من هذه المسألة طبيعي، ويعبّر عن تجربته هو، باعتباره خَبِر حالة الأمن أيام الدولة الأولى، وعرف ما حصل بعد انهيارها. وربما، بسبب ذلك، عبّر ابن بشر عن تعلّقه بفكرة الدولة، وبالتالي؛ عن إعجابه بقادة هذه الدولة بأشكال عديدة، وعند منعطفات كثيرة خلال صفحات الكتاب. ففي مقدمة الجزء الثاني من الكتاب، يعود المؤلف إلى الفكرة ذاتها عند إعادة تأسيس الدولة الثانية بعد سقوط الأولى على يد الجيش العثماني ـ المصري، حيث يقول: «وتتابعت المحن في تلك الجزيرة نحواً من سبع سنين [بعد سقوط الدولة]... حتى أنعش الله بشبل من أشبال ملوكها [تركي بن عبد الله] وسلاطينها (مرة أخرى لاحظ مفردتي الملوك والسلاطين السياسيتين) فبذل نفسه وجرد سيفه لاجتماعها وتمكين دينها،... وجيش الجيوش ورفع رايات الجهاد... حتى آمنت البلاد، وطابت قلوب العباد، وصار أهل نجد كلهم جماعة، وبايعوه على السمع والطاعة»[٣٨]، والذي يهمّنا من ذلك كله، هو أنّ هذا الإعجاب بفكرة الدولة والتعلّق بها، يعود إلى أن نجاحها في بسط سلطتها على قاعدة الدعوة هو الذي هيّأ لأهل نجد، كما يقول ابن بشر، أن «جمعهم الله بعد الفرقة، وأعزهم بعد الذلة، وأغناهم بعد العيلة،

(٣٧) ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (طبعة الدارة)، ج ١، ص ٢٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠.

فجعلهم إخوانا، فأمنت السبل، وحييت السنن. . .»[39]، وهذا الإعجاب بالدولة السعودية والولاء لها يمثّلان الفكرة المركزية التي يتأسس عليها تاريخ ابن بشر قبل أي شيء آخر.

ومع أنه، بوصفه مؤرخاً، ينتمي إلى مدرسة الحوليات التاريخية نفسها التي ينتمي إليها ابن غنام، ويشترك معه في أن سرده التاريخي للأحداث، يتحرك ضمن إطار الخطاب الديني للدعوة، إلا أنّ عناية ابن بشر بالحدث التاريخي (الحربي بشكل خاص)، وبأخبار قادة الدولة وصفاتهم، وبوفيات علماء نجد، ثمّ عنايته بما أسماه بالسوابق، أو تدوين الأحداث التي وقعت في نجد، خلال السنوات التي سبقت ظهور الحركة الوهابية وقيام الدولة، هي السمة التي تطغى على الكتاب بجزئيه الأول والثاني. وهذا يعكس أن اهتمام ابن بشر، في الكتاب، كان منصباً على الدولة وتاريخها، وليس على موضوع الدعوة كما فعل ابن غنام. يؤيد ذلك قوله، في مقدمة الجزء الأول، مرة أخرى: «ثم إنّي أردت أن أجمع مجموعاً في وقائع آل سعود، وأيامهم وأخبارهم ولا وجدت من يخبرني عنها خبراً مصدقاً، ولا عالماً بها لا يقول إلا حقاً. . .»[40]، في هذا الاستشهاد تحديداً، يكشف ابن بشر أنّ اهتمامه كان يتمحور، بشكل حصري تقريباً، حول «آل سعود»، أو القيادة السياسية للدولة. من هذه الناحية، يختلف ابن بشر، بشكل واضح، عن ابن غنام الذي كان اهتمامه منصباً على الشيخ ودعوته. ومع أنّه لم يشر إلى ذلك في مقدمته، إلا أن الاستشهاد السابق يوحي أن ابن بشر لاحظ أن ابن غنام كان معنياً، في تاريخه، بموضوع الدعوة وصاحبها، وأن تاريخ الدولة وأحداثها لم يلقيا منه العناية التي يستحقانها. من هنا، ربما أراد أن يميّز تاريخه عن تاريخ ابن غنام بأن يكون مناط اهتمامه فيه مختلفاً، ربّما ليسدّ، بذلك، نقصاً تركه تاريخ ابن غنام؛ بسبب تركيزه على دعوة الشيخ، وليس على الدولة.

في هذا السياق، يكون من المهم العودة إلى ملاحظة أنّ ابن بشر لم يكتف بذكر الشرط الثاني فحسب، بل ذكره بتفاصيل انفرد بها وتوضّح

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

طبيعته السياسيه، وتبعاً لذلك، تؤكّد البعد السياسي لاتفاق الدرعية أيضاً. تأكيد ابن بشر هذا الجانب يتّسق، على الأقل، مع حقيقة أنّه كان يكتب تاريخ الدولة في المقام الأول، وليس تاريخ الدعوة. والأرجح أنّ هذا الاتساق حصل بشكل عفوي، يعكس إدراك ابن بشر أنّ لقاء الدرعيّة كان المنطلق الذي على أساسه قامت الدولة. ومن ثَمّ لا بد من رواية ما حصل فيه، بما يتفق مع هذه العلاقة، وكما جاء على لسان المصادر التي توافرت له عن هذا الموضوع. ولعلّه من الواضح أنّ ابن بشر وضع خطة كتابه على هذا الأساس. ويبقى سؤال أخير حول هذه المسألة: هل ابن بشر في روايته لما حصل في لقاء الدرعية، ونظراً إلى أنه كتب تاريخه، بعد سقوط الدولة الأولى، وفي أثناء الدولة الثانية، كان يكتب التاريخ بأثر رجعي؟ بمعنى أنّه قرأ لقاء الدرعية، ليس انطلاقاً من حقائق الحدث، كما حصلت في وقتها، وإنما انطلاقاً مما حصل بعد ذلك، وحتى الزمن الذي عاش فيه ابن بشر. ربما إن التطابق بين رواية ابن بشر للقاء الدرعية، وإيراده للشرط الثاني، وسياق الأحداث اللاحقة، وخاصة قيام الدولة تحت قيادة محمد بن سعود وذريته من بعده، يوحي بذلك. لكن تطابق الرواية مع سياق الأحداث يرجّح مصداقية الرواية وليس العكس. يؤيّد ذلك أنه، على الرغم من الحساسية السياسية وكذلك الدينية التي ينطوي عليها الشرط الثاني، لم يصدر أيّ اعتراض من أي جهة على إيراد ابن بشر لهذا الشرط، أو التشكيك في صحة ودقة ما ورد فيها، منذ ذلك الحين وحتى الآن. الأمر الذي يعزز أرجحية رواية ابن بشر مقابل رواية ابن غنّام، ويعزز أيضاً فرضية أنّ ابن بشر اعتمد، في إيراده للشرط الثاني، على مصادر، لها حقها من المصداقية. إلى جانب ذلك، ينبغي التذكير مرة أخرى، في السياق نفسه، بأنّ فكرة الشرط الثاني، كانت متداولة إبّان قيام الدولة، كما رأينا في كتاب **لمع الشهاب**، وفي رواية المؤلّف المجهول، الأمر الذي يعزّز، مرة أخرى، فرضية أنّ غياب هذا الشرط لدى ابن غنام مرتبط باختيارات المؤلّف وقناعاته، وليس بسبب أنّه لم يتمّ التطرق إليه في لقاء الشيخ مع أمير الدرعية.